جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: العلوم الاقتصادية وتسيير المؤسسات

دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –وكالة غرداية –

من إعداد الطالب:

زقعيط مُحَمَّد

تحت اشراف الدكتور

زوزي مُحَمَّد

اعضاء لجنة المناقشة المكونة من السادة

الرقم	اللقب الاسم	الجامعة	الصفة
01	د. عمي سعيد حمزة	جامعة غرداية	رئيسا
02	أ.د. زوزي مُحَمَّد	جامعة غرداية	مشرف ومقررا
03	أ.. بن جواد مسعود	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020–2021

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: العلوم الاقتصادية وتسيير المؤسسات

دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –وكالة غرداية –

من إعداد الطالب:

زقعيط مُحَّد

تحت اشراف الدكتور

زوزي مُحَّد

اعضاء لجنة المناقشة المكونة من السادة

الرقم	اللقب الاسم	الجامعة	الصفة
01	د. عمي سعيد حمزة	جامعة غرداية	رئيسا
02	أ.د. زوزي مُحَّد	جامعة غرداية	مشرف ومقررا
03	أ.. بن جواد مسعود	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020–2021

اهداء

إلى من علمني النجاح والصبر
إلى من افتقده في مواجهة الصعاب
ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه.. أبي
إلى أمي الغالية أمد الله في عمرها وشفاها
إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية
إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء أخواتي
وإلى كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا العمل

مُحَمَّد زقعيط

كلمة الشكر

في البداية ،أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين.
اليه ينسب الفضل كله في اكمال هدا العمل والكمال يبقى الله وحده القائل في محكم التنزيل" وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76 .
صدق الله العظيم.

وقال رسول الله صلي الله عليه وسلم(من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه) ..... رواه أبو داوود.

يسرني ان اوجه شكري لكل اولئك الاخيار الدين مدو لي يد المساعدة خلال هده الفترة وفي مقدمتهم استاذي المشرف على البحث العلمي فضيلة الاستاذ الدكتور زوزي محمد على تفضله قبول الاشراف على هذه المذكرة ، وعلى كل ما قدمه من النصح والتوجيه طيلة مساري الجامعي

وبعدها فالشكر موصول لكل اساتذتي الدين تتلمذت على ايدهم في كل مراحل دراستي

كما أتقدم بجزيل الشكر للسيد :"عبد الرحمان الحاج قويدر "اطار مكلف بالاعلام والاتصال بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مساعته في اخراج هذا العمل في شكله النهائي.

مُحَّد زقعيط

الملخص:

تتمحور الدراسة حول إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في استقطاب حاملي المشاريع وتقديم الاستشارة والمرافقة، وكذا توفير جميع المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التشريعي والتقني اللازمة لاستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة وترقيتها في إطار تعزيز أركان المقاولاتية.

وتهدف الدراسة إلي محاولة تقييم آثار البرامج الاستثمارية والتسهيلات المالية والجبائية المقدمة في سبيل دفع وتيرة التنمية المحلية، والوقوف علي أهم المؤشرات المتعلقة بخلق مناصب الشغل وتحليل السياسات المنتهجة لزيادة التكامل بين القطاعات ومدي توعية مختلف شرائح المجتمع.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الوكالة قد ساهمت في تحقيق إنجازات عديدة، غير أنه لا يزال أمامها المزيد من العمل قصد التكيف مع متطلبات التنمية، وتدارك الاختلالات التي تقف وراء حالة اللاتوازن في وضعية التمويل والتشغيل علي المستويين الوطني والمحلي.

وبغية التأكد من درجة كفاءة هذه الخدمات في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تطرقنا إلى مدى مساهمة مرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية غرداية.

Résumé:

The study focuses mainly on highlighting the role of the National Agency for Entrepreneurship Support and Development *(NAESD) in attracting projects managers and offering consultancy and accompaniment, as well as, providing information of economic, legislative and technical nature with the purpose of upgrading SMEs and strengthening the entrepreneurship pillars.*

The study attempts to assess the effects of investment programs and financial and tax facilities that are offered to push the pace of local development.

The study also aims to dissect the most important indicators related to the job creation and analyze the implemented policies in order to increase the integration between sectors and the extent of awareness of the various segments of society.

The study reveals the many contributions that the NAESD agency has made yet, it still needs to adapt with the requirements of development and address the discrepancies found between financing and employment at both national and local levels.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	IV-III
الشكر و التقدير	
الملخص	ر
قائمة المحتويات	ر
قائمة الجداول و الأشكال و الاختصارات والرموز	ر
قائمة الملاحق	
مقدمة	
الفصل الأول: عموميات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	**04**
المبحث الأول: ماهية المقاولتية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**05**
المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية	**05**
المطلب الثاني: إشكالية تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	**08**
المطلب الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
المطلب الرابع : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**13**
المبحث الثاني: تحديات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ومصادر وأساليب تمويلها.	**16**
المطلب الأول : مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة	**16**
المطلب الثاني : أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	**18**
المطلب الثالث: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.	**24**
المطلب الرابع: مشاكل **ومعوقات** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**28**
المبحث الثالث : الدراسات السابقة:	**31**
المطلب الاول : الدراسات الجزائرية	**31**
المطلب الثاني : الدراسات العربية	**38**
المطلب الثالث: ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة.	**43**
خلاصة الفصل:	**45**

فهرس المحتويات

الفصل الثاني : دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية- فرع غرداية-	
تمهيد	**47**
المبحث الاول : عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	**48**
المطلب الأول: تعريف بالوكالة وهيكلها التنظيمي.	**48**
المطلب الثاني : شروط الاستفادة من الإعانات المالية والامتيازات الجبائية .	**51**
المطلب الثالث: صيغ التمويل لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**52**
المطلب الرابع : الامتيازات الجبائية والشبه جبائية:	**54**
المطلب الخامس: احصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:	**55**
المبحث الثاني : تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بغرداية	**57**
المطلب الاول: منهجية الدراسة	**57**
المطلب الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة غرداية	**58**
المطلب الثالث: دور الوكالة في تنمية المؤسسات من خلال حصيلة انجازات الوكالة	**61**
المبحث الثالث: نماذج لمؤسسات منشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولالتية.	**68**
المطلب الاول : مؤسسة ذات نشاط صناعي	**68**
المطلب الثاني : مؤسسة ذات فلاحي	**70**
المطلب الثالث: مؤسسة ذات نشاط خدماتي	**72**
المطلب الرابع: مؤسسة ذات نشاطا الاشغال العمومية	**73**
خلاصة الفصل	**76**
خـاتـمـة	**78**
قائمة المراجع	**72**
الملاحق	**87**

أولا :فهرس الجداول .	الصفحة
جدول رقم (01)يبين تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في دولة اليابان	11
جدول رقم(02) يوضح التعريف المعتمد من قبل المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	13
جدول رقم(03) : إبراز أوجه الشبه والاختلاف لدراستنا الحالية مع الدراسات الجزائرية	43
جدول رقم(04) : إبراز أوجه الشبه والاختلاف لدراستنا الحالية مع الدراسات العربية	44
جدول رقم (05): صيغة التمويل الثلاثي في جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالنسبة للبطالين.	53
جدول رقم (06): صيغة التمويل الثلاثي في جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالنسبة للعمال او من لديهم سجل تجاري او بطاقة فلاح.	53
جدول رقم (07): صيغة التمويل الثنائي في جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	53
جدول رقم (08):صيغة التمويل الذاتي في جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.	54
جدول رقم (09) تمويل المشاريع حسب نشاط القطاع في جهاز دعم وتنمية المقاولاتية .	56
جدول (10) تمويل المشاريع حسب جنس صاحب المشروع دعم وتنمية المقاولاتية ..	56
جدول (11) يوضح تاريخ افتتاح الوكالة والفروع التابعة لها في ولاية غرداية	58
جدول رقم (12): توزيع موظفين وكالة غرداية حسب المؤهل العلمي	59
جدول رقم (13): توزيع الفروع التابعة لوكالة غرداية	59
جدول رقم (14) يمثل توزيع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ الانشاء الى غاية 2020/12/31	61
جدول رقم(15) يمثل تمويل المشاريع حسب نوع التمويل	62
جدول رقم(16) يمثل توزيع عدد المشاريع الممولة حسب النشاط	63
جدول رقم (17) يمثل توزيع المشاريع الممولة حسب جنس صاحب المشروع	64
جدول رقم (18) يمثل توزيع عدد المناصب المستحدثة في كل قطاع	66
الجدول رقم (19): توزيع قيمة الاستثمار حسب مساهمة كل من (المستثمر، الوكالة، البنك) في مشروع انتاجي.	69
الجدول رقم (20): توزيع قيمة الاستثمار حسب مساهمة كل من (المستثمر، الوكالة، البنك) في مشروع فلاحي .	71
الجدول رقم (21): توزيع قيمة الاستثمار حسب مساهمة كل من (المستثمر، الوكالة، البنك) في مشروع خدماتي.	73
الجدول رقم (22): توزيع قيمة الاستثمار حسب مساهمة كل من (المستثمر، الوكالة، البنك) في مشروع اشغال عمومية.	75
جدول رقم (23) يبين نسبة مساهمة أجهزة الدعم في التوظيف لسنة 2010	80

المقدمة
العامة

مقدمة:

لقد أخذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة بالأخص دورا مهما وأساسيا في إستراتجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، حيث تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة، ويرى العديد من الاقتصاديين أن تطوير مثل هذه المشاريع وتشجيع إقامتها، يعتبر من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، حيث أصبحت منذ مطلع التسعينات البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، وهذا لما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص، ولذلك أولت العديد من دول نامية منها أو متقدمة هذا النوع من المؤسسات اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة، لكل دولة.

وقد وجدت هذه المؤسسات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، من القطاعين العام والخاص للأهمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تقوم بها، فكان لابد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظراً لأهميتها، وهذا من أجل تنميتها واستمرارها وحتى تتخلص وتتخطى العقبات التي تواجهها والتي تحول بين تطويرها و نموها، وتعتبر إشكالية التمويل إحدى أكبر هذه العقبات، حيث يواجه أصحاب المؤسسات صعوبة كبيرة في توفير التمويل اللازم سواء لإنشاء المؤسسة أو لاستمرار و توسيع القدرة الإنتاجية لها.

والجزائر من الدول التي عرفت السياسة الاقتصادية فيها تحولات عميقة بداية من التسعينات وأفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، والتي سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية، خاصة بعد ظهور الأزمة الاقتصادية بسب ضعف جهاز الإنتاج، الذي كان يعتمد على مؤسسات لا يمكن التوسع فيها لأنها تتطلب أموال ضخمة لا يمكن توفيرها أمام مشكلة المديونية خاصة بعد إفلاس العديد من المؤسسات العمومية مما أدى إلى حل أغلبيتها وخصصتها، وزاد هذا الأمر في تفاقم ظاهرة البطالة و بلوغها مستويات خطيرة من التطور الذي أدى إلى نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية لا يمكن تجاهلها، مما دفع الجزائر إلى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة فبدل السياسة القائمة على الصناعات والمؤسسات الكبيرة، أولت في توجهها الجديد أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة ، أي المؤسسة التي يسهل تمويلها، و خاصة منها المؤسسات المصغرة، وهذا لأهمية الاستثمار في مثل هذه المشاريع والدور الإيجابي الذي تقوم به من امتصاص للبطالة وتنمية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق أنشئت في سنة 1994، وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية، وترافق معها إصدار العديد من القوانين و إنشاء مجموعة من الهياكل التي تهتم خصيصا بتهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لتنمية هذه المؤسسات، وحتى تتخطى العقبات والمشاكل التي تقف وراء نموها وتطورها. ومن أهم هذه الهياكل التي تعزز بها هذا المسعى إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهي ما يسمى حاليا بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي تهدف أصلا إلى تمويل ودعم المؤسسات المصغرة بصفة خاصة، وتشجيع الاستثمار في مثل هذه المؤسسات، وهذا بتوفيرها العديد من أنواع الدعم المالي والمزايا الخاصة من أجل تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر.

إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

فيما يتمثل دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

- ماذا نعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- كيف تتم عملية تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ؟
- ما هي أهمية الإعانات و الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالنسبة لعملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضيات الدراسة :

يقول ثيودور كابلو : 'إن الأهم في صياغة المشكلة هو إنضاج الفرضيات [1].

وللإجابة على الأسئلة الفرعية والإشكالية الرئيسية تم وضع الفرضيات الآتية:

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ جانب كبير من الأهمية في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدولة، وهذا سر الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات.

1 - ثيودور كابلوف، البحث السوسيولوجي، ترجمة محمد الجوهري ،دار المعارف الجامعية، ط1،الاسكندرية، مصر ، 1993،ص09.

- تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال مختلف طرق التمويل والإعانات و المزايا التي تقدمها لإزالة العقبات التمويلية التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في زيادة مستويات التشغيل وهذا من خلال تسهيل عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من دوافع نلخصها فيما يلي:

- يدخل البحث في هذا الموضوع في صميم طبيعة التخصص الذي تابعت فيه دراسة العلمية في مرحلة ما بعد التدرج تخصص نقود وتمويل.
- كثر الحديث مؤخرا عن الدور الذي تقوم به أجهزة الدعم سواءا اجابي ام سلبي لذى قررت ان اسلط الضوء على هذه الظاهرة.
- الأهمية التي يكتسيها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم كله، لما له من نفع على المجتمع وعلى الدول .
- الدور التنموي التي تقوم به الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، من خلال انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .
- النقص في الإحاطة بالجوانب المختلفة التي يتناولها الموضوع من خلال الدراسات السابقة بشكل مفصل ودقيق.

أهمية البحث:

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في التعرف على الأهمية و الدور الذي لعبته المؤسسات المصغرة في العديد من الدول و وكذلك التعرف على ما مدى اهتمام السياسة الاقتصادية في الجزائر بهذا النوع من المؤسسات.
وعليه جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الدور الحيوي التي أخذته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الاقتصاديات، و اهتمام السياسة الاقتصادية في الجزائر في العشرية الأخيرة بهذا النوع من المؤسسات، والتي أسفرت على إنشاء العديد من الهياكل والقوانين الخاصة بترقية وتنمية هذا القطاع ،ولعلى من أهمها وأبرزها الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاليا ANADE، التي تعد من أبرز الهياكل التي تعنى بهذا القطاع، حيث يهتم بحثنا على التعرف على الدور الذي تقوم به الوكالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة ما مدى نجاعتها في إزالة العقبات التمويلية التي تواجه المؤسسات المصغرة خاصة أثناء التأسيس. والتعرف على الدور الذي تقوم به الوكالة في توفير مناصب الشغل.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى عدد من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- دراسة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و أهم خصائصها ومميزاتها التي أدت بها إلى أخذ دور مهم في النشاط الاقتصادي، وكذا أهم العراقيل والمشاكل التي تعيق تقدمها ونموها.
- التعرف على مختلف المصادر التي يتم من خلالها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف إلى أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر بهدف تمنية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- التعرف على مختلف المزايا التي تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- الوقوف على أهم النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، على المستوى الوطني و على المستوى المحلي لولاية غرداية.

المنهج المستخدم في البحث:

بهدف الإجابة عن الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واستعراض الإطار النظري لدراسة المطروحة، بالإضافة إلى دراسة حالة والمتمثلة في تمويل المؤسسات المصغرة في ولاية غرداية عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. كما استعملنا المنهج التاريخي في دراسة الاحصائيات السابقة وتحليلها.

هيكل الدراسة :

لضمان إحاطة تامة بمختلف جوانب الدراسة جاء الدراسة وفقا لطريقة امراد متضمنا لمقدمة عامة، فصل نضري و فصل تطبيقي، خاتمة عامة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: حمل هذا الفصل عنوان " مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " حيث يعتبر بمثابة فصل تمهيدي لدراسة و يهدف هذا الفصل إلى تناول مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة ووظائفها وأهميته، و ومعاييرها المختلفة المختلفة، كذلك يهدف إلى تحديد تعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز مختلف تعاريف التي تعرف بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتعريف المعتمد في الجزائر بالإضافة إلى ، وذلك من خلال ثلاث مباحث يتناول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والثاني خصصناه أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ومصادر وأساليب تمويلها، أما المبحث الثالث الدراسات السابقة التي عالجت دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: وهو الفصل التطبيقي لدراستنا حيث جاء بعنوان " دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ويدرس هذا الفصل التعرف على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والأهداف المسطرة لها، وكذا الآليات التي تتبعها في تمويلها للمؤسسات المصغرة، والخطوات المتبعة لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة، وفي الأخير تطرقنا إلى أهم النتائج التي حققتها الوكالة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية غرداية

هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول لتقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، والمبحث الثاني لتقديم وكالة غرداية ، أما المبحث الثالث فتعرضنا لنماذج مؤسسات منشأة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بغرداية.

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعد موضوع انشاء المشروعات الصغيرة من الموضوعات المعاصرة التي تم تسليط الضوع عليها في بلدان العالم النامي والمتقدم منها على حد سواء لما لهده المؤسسات من تأثير فعال في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان وتوفير فرص عمل للتخفيف من نسبتي الفقر والبطالة .

وبالرغم من هدا الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من البلدان النامية والمتقدمة الا ان هناك اختلاف في الهدف من اقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك البلدان ففي الوقت الدي ترى فيه الدول المتقدمة انا المشروعات الكبيرة تزود المشروعات الكبيرة بالمنتجات الوسيطية ، ترى الدول النامية ان اقامة المشروعات الصغيرة هو بداية لعمليات الاصلاح الاقتصادي وتقليص دور الدولة في الاستثمار لكونها لا تقدر على توفير فرص العمل لكافة الراغبين به

ويأتي الاهتمام بإنشاء هده المشروعات نظرا لحاجة المجتمع التنموية ، ولا يمكن ان يكون في المجتمع تنمية شاملة وصحيحة واذا لم يتم مشاركة كل الكوادر البشرية التي تسعى الدول الى استثمارها وتأهيلها لدفع عملية التنمية واللحاق بركب التقدم ومن هدا المنطلق تأتي دراستنا هده لهدا الفصل مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وأساليب تمويلها ، المشاكل وتحديات التي تعويقها .

المبحث الأول : ماهية المقاولاتية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من انتشار مصطلح المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم إلا أنها لم تتفق على تحديد تعريف موحد لها ، ولذا سنحاول ضمن هذا المبحث التطرق إلي أسباب هذا الاختلاف و معايير تحديدها و من ثم تقديم بعض التعاريف و ذكر مميزات هذا النوع من المؤسسات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة الحجم.

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية.

اختلف الباحثون حول تحديد التعريف المناسب للمقاولاتية نذكر منها:

تعريف المقاولاتية لغة:" المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة فالمقاولاتية أو المقاولة تعني المفاوضة والمجادلة [1]، وهي أيضا " اتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يعمل للآخر عملا معينا في مدة معينة لقاء أجر محدود ".[2]

تعريف المقاولاتية اصطلاحا:

هي الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة و بأشكال متنوعة، فيمكن آن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها[3].

1. تعريف المختصين للمقاولاتية:

يعرف ***BARROW*** أن المقاولاتية على أنها: "عملية الانتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات من أجل تحقيق قيمة مضافة في مجال محدد من مجالات النشاط البشري، وتكون محصلة هذا الجهد إما زيادة في الدخل، أو الاستقلالية، بالإضافة إلى الإحساس بالفخر نتيجة الجهد الإبداعي المبذول"[4].

عرف "غارتنر" ، ***Gartener*** " "المقاولاتية على أنها عمل بسيط يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر، إن إنشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة : الإنشاء، إعادة بعث المؤسسة، تفعيل المؤسسة[5].

---

[1]- ريم لونيسي، **المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، قسم العلوم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة سطيف2، الجزائر، 2014-2015، ص32.

[2]- انطوان نعمة واخرون، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، دار المشرق، بيروت، 2001، ص 1197.

[3]- سفيان بدراوي، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ، قسم علم الاجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية:2014-2015،ص34.

[4]- محمد قوجيل، **تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجيستر علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007-2008، ص16.

[5] - *Karim MESSAGHEM et olivier torres ,Les Grands Auteurs En Entreprenariat et PME, Edition Ems management et Société, Caen ,France, 2015, p 271.287.*

أما بالنسبة للأنجلوساكسون و خاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ السنوات التسعينات، إذ نجد أن *البروفيسور* ***STEVENSONHAWARD*** *يوضح* بأن[1]: "المقاولاتية عبارة عن فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها".

حسب"***ROBERT HISRICH*** " روبرت هزريج " فلقد حاول تقديم تعريف شاملا للمقاولاتية على أنها سيرورة خلق وايجاد شيء ما مختلف ذا قيمة، من خلال امتلاك مؤسسة والانخراط فيها، وبدل مجهودات وتقدير اهمية الوقت والأخذ بالاعتبار المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لهذه المؤسسة من اجل تحقيق عائد مجزي [2].

كما يرى البعض بأن المقاولاتية أو المقاولة هي مجموعة من الأنشطة والمساعي التي تهدف إلى خلق وتطوير المؤسسة بشكل أكثر عمومية لخلق نشاط معين[3].

هي عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، و هذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطرة في رؤوس أموالهم و من هنا نصل إلى أربعة جوانب رئيسية وهي :

- عملية إنشاء شيء جديد ذا قيمة.
- تخصص الوقت، الجهد و المال.

حركية إنشاء و استغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد و ذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة، من أجل خلق القيمة أي أن المقاولاتية تقوم على أساس الافتراضات التالية:

- وجود فرص
- وجود فروق بين الناس
- العلاقة بالمخاطرة[4]

مرصد المقاولة العالمي: ***Global Entrepreneurship Monitor (GEM)***على أن المقاولة: محاولة جديدة في العمل أو خلق مغامرة جديدة و إنشاء منظمة جديدة أو توسيع المنظمة الحالية أو توسيع مجالات العمل الحالي من قبل الأفراد أو فرق الأفراد أو تأسيس أعمال تجارية[5].

أما ***fayol Alian*** فقد حددها على أنها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية و اجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، و التي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغير و أخطار مشتركة و الأخذ بالمبادرة[1].

---

[1]– صندرة سايبي، **محاضرات في إنشاء المؤسسة**، جامعة قسنطينة2 ، 2104-2015 ،ص6.

[2]- بلال خلف السكارنة، **الابداع الاداري**، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر، الاردن، 2011، ص92.

[3] - *Alain Fayolle , le métier de créateur d'entreprise, tome2 , les éditions d' organisation, 2003, p16.*

4- عمر علي إسماعيل، خصائص الزيادة في المنظمات الصناعية و مآثرها على إبداع التقني . مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد4 ، الصادرة في 2010، ص10.

[5]– عمر علي إسماعيل، نفس مرجع سابق، ص 70.

مما سبق من التعريفات يمكن تحديد تعريف للمقاولاتية بأنها هي فعل أو مجموعة أعمال ترتكز على الإبداع، تتضمن إعطاء الموارد المتاحة حاليا والقدرة على خلق و إنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل إطار قانوني محدد، بهدف تحقيق الربح، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك، و الأخذ بالمبادرة و التعرف على فرص الأعمال، و متابعتها لتجسيدها على ارض الواقع.

ثانيا: المقاربات الفكرية للمقاولاتية.

إن للمقاولاتية العديد من المقاربات الفكرية نوجز الأهم منها فيما يلي:

1- المقاولاتية حسب مقاربة الاقتصادية:

إن المقاربة الاقتصادية تتشبع بأهمية كبيرة، حيث ساهمت في إعطاء أسس تاريخية لمجال المقاولاتية، غير أن هذا الاتجاه الذي استمر إلى غاية نهاية السبعينات لم يساهم كثيرا في تحسين فهمنا للظاهرة، نظرا لاتساع وتشعب مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية[2].

2- المقاولاتية حسب مقاربة الأفراد[3]:

لقد تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص الشخصية التي سعت للإجابة على نوعين من الأسئلة: من هو المقاول؟ ما الذي يميزه عن الآخرين؟ وكذلك لماذا يصبح مقاولا، لماذا يقوم بإنشاء؟ وذلك من خلال المقاربات التالية:

أ- المقاربة النفسية :محاولة إيجاد خاصية رئيسية أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول، فنجد أعمال ***D.MECLLELAND*** في بداية الستينات الذي بين من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الانجاز للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه أن المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز.

ب - المقاربة الديموغرافية :اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول كالوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن...الخ إلا أن هذا الاتجاه قد تعرض إلى انتقادات كثيرة كونه قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة بالاعتماد فقط على بعض الصفات النفسية أو الشخصية.

3- المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي:

لقد كثر الاهتمام في هذا الاتجاه بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، كما ركز أيضا على أهمية التغيير الذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن

---

[1]- صكري أيوب، واقع التعليم المقاولاتية في الجزائر الإنجازات و الطموحات"، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال،العدد4 الصادر بتاريخ 2017، ص 14.

[2]- نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و أفاقها(2000-2009)، ماجيستير علوم التسيير، جامعة الجزائر3،2011-2012، ص18.

[3]- محمد علي جودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دكتوراه علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص4.

يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يشتغل فيه المقاول إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن و إنتاجية أعلى، أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو ينسقها بطرق جديدة تعطي أكثر إنتاجية.

ويعتبر ***GARTNER*** أيضا من رواد هذا الاتجاه حيث اقترح على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء مؤسسة جديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هو عليه وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة له أربعة أبعاد تتمثل في المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة.
ويعتبر الباحث أن مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي[1]:

- جمع الموارد.
- البحث عن الفرصة المناسبة.
- تصميم المنتج.
- إنتاج المنتج.
- تحمل المسؤولية أمام العدالة والمجتمع.

المطلب الثاني إشكالية تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يمكن إجمال أسباب تعدد تعاريف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

أ-العوامل الإقتصادية

- اختلاف مستويات النمو: يلاحظ في التطور الغير المتكافئ بين الدول لاختلاف مستوي النمو فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا أو اليابان أو في أي دولة صناعية تعتبر مؤسسة كبيرة في بلد نامي مثل الجزائر أو سوريا أو السنغال. كما أن شروط النمو الاقتصادي و الاجتماعي فالمؤسسات الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة. وهذا ما يفسر اختلاف التعريف من دولة إلي أخري وهو ما يبرر غياب تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

- تنوع الأنشطة الاقتصادية: إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميز فروعه فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة ، كما أنهما يختلفان عن تلك المؤسسة التي تعمل في مجال الخدمات ، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر حسب

[1]- نادية دباح، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2]- خالد مدخل، **«التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة الجزائر ،2011/2012ص2.

الحاجة إلى العمالة ورأس المال ، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامتها أو توسعها كما تحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة وهذا لا يتطلب في المؤسسات التجارية أو الخدمية على الأقل بنفس الدرجة. أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي معقد يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة.

لكن في المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد وإنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات وتوحد جهة إصدارها لذلك نجد أن المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي تحتاج إلى اليد العاملة بكثافة ومؤهلة ومستوي تنظيمي معقد بينما باقي القطاعات الاقتصادية لا تحتاج ذلك بدرجة كبيرة كما هو حاصل عند القطاعات الصناعية ، وهو ما يشرح صعوبة توحيد وتحديد تعريف موحد[1].

- تعدد فروع النشاط الاقتصادي: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية استخراجية وأخرى تحويلية، وهذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية[2] والنشاط التجاري ينقسم إلي التجارة بالتجزئة و التجارة بالجملة و أيضا علي مستوي الامتداد ينقسم إلي تجارة داخلية و خارجية، لذا تختلف المؤسسات من حيث حجم استثمارها و عدد عمالها، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية يكون نشاط استثمارها أوسع وحاجتها لليد العاملة يكون أكبر في مجال التجارة ،إذن فاختلاف حجم المؤسسة راجع إلي فروع النشاط المنتمية إليه و إلي متطلباتها من اليد العاملة و رأس المال المستثمر في ذلك.

ب–العامل السياسي : تتركز العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم المساعدات له أي وضع سياسات و برامج لإنعاش القطاع بتقديم امتيازات ووضع تسهيلات لتشجيع الاستثمار فيه، ويخضع العامل السياسي إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات للمهتمين بشؤون القطاع ، إذ كلما كانت الاستراتيجيات قابلة للتطبيق ومستجيبة لحاجيات الاستثمار الذي يتكيف مع المتطلبات كلما كانت السياسات فعالة وتكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فاعلة في النشاط الاقتصادي ويزداد حجم عمالتها و رقم أعمالها و العكس صحيح ويتحدد تعريفها بالصغيرة أو المتوسطة مقارنة إلي ما تحقق من طرف المؤسسات الكبرى في دولة محل الدراسة.

1 -نفس المرجع، ص 3

2.– غدير أحمد سليمة، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2007، ص 5.

ج–العامل التقني : يتلخص في مدي الاندماج بين المؤسسات، فحينما تكون هذه المؤسسات أكثر اندماجا يؤدي إلي توحد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد و بالتالي يتجه حجم المؤسسة إلي الكبرى بينما عندما تكون العملية مجزأة و موزعة علي عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلي ظهور عدة مؤسسات صغيرة.

المطلب الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي، ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية سابقا.

وفيما يلي تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول

اولا: الولايات المتحدة الامريكية.

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذالك النوع من المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد إعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي[1]:

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من1الى5مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من5الى15مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل او اقل.

ثانيا: اليابان

ظهر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى وتميز عن غيره من المؤسسات الأخرى بارتفاع معدل المكننة،

كما اختلف مؤشر العمالة المستخدم في تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وحدده الفقه الاقتصادي الياباني سنة 1963، وذلك حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عدل في سنة 1999 على اساس معيار عدد العمال وراس المال وطبيعة النشاط وذلك كما هو موضح في الجدول التالي[2] :

1 – رابح خوني، رقية حسامي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الاولى، 2008، ص22-23.

2 - مُحَمَّد الناصر مشري ، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص08

جدول رقم (01)يبين تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في دولة اليابان[1]

طبيعة النشاط	عدد العمال	راس المال (مليون ين)
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	300 عامل او اقل	100 او اقل
مؤسسات التجارة بالجملة	100 عامل او اقل	30 او اقل
مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات	50 عامل او اقل	10 او اقل

المصدر: فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية،

ثالثا: الاتحاد الأوروبي

اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في أبريل 1996 على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال، استقلالية المؤسسة.

وقد فرق الاتحاد الأوروبي في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة، حيث يضمن النوع الأول ما بين 1-9 عامل أما النوع الثاني فيضم بين 10 – 49 عامل في حين تضم المؤسسات المتوسطة ما بين 20 الى 250 عاملا.

أما رقم أعمالها أقل من أربعين مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز سبعة وعشرون(27) مليون وحدة نقدية والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25 % من قبل مؤسسة أخرى.[2]

رابعا : منظمة العمل الدولية

تعرفها بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100,000دولار[3]

خامسا الجزائر

الجزائر على غرار باقي الدول لم تدرج تعريفا دقيقا في كتاباتها الاقتصادية لهذه المؤسسات على أساس أنه تتحكم فيها عدة معايير غير أن هذا لم يمنع وجود محاولات لإيجاد تعريف لها يتمثل في:

1 - فتحي السيد عبده، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، الجماهيرية الليبية مؤسسة شباب الجامعة،2005،ص55.

2- نبيلة عليان، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015،ص10

3 - ليلى او بعزيز و مريم موسي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة وادارة الجماعات المحلية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2015/2014، ص 08

المحاولة الأولى: ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات منذ وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية (المخطط الرباعي 1974 -1977) لوزارة الصناعة والطاقة، حيث يرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاجية:

مستقلة قانونيا وتشغل أقل من 500 عامل.

- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب إنشائها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

المحاولة الثانية: في إطار الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي انعقد في أفريل 1983 بالجزائر طرحت المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة تعريفا يرتكز على معيارين كميين هما: اليد العاملة ورقم الأعمال، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك التي تتوفر فيها المواصفات التالية:

- تشغل أقل من 200 عامل؛
- تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري[1].

سادسا : التعريف المعتمد في الاقتصاد الجزائري:

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات كلاهما

أ- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.

ب- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

ج- أن تستوفي معايير الاستقلالية ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأس المال من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى ب 25 % فأكثر.

ثم قسم القانون حسب المواد 5 و 6 و 7من القانون السابق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة مؤسسات متوسطة صغيرة ومصغرة واستخدم في ذلك تحديد عدد العمال ورقم الأعمال أو مجموع الحصيلة السنوية لكل مؤسسة على الشكل التالي:

أ- المؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 50 و 250 شخص ورقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.

[1] - ميرة خياري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2012/2007، ص 08

ب- المؤسسة الصغيرة: هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

ج - المؤسسة المصغرة: تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار [1].

والجدول رقم(02) يوضح التعريف المعتمد من قبل المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الصنف السنوي	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	9-1	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	من 200 مليون الى 02 مليار دج	بين 100 مليون و 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية

سابعا : تعاريف أخرى

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعمال قانونية يقيمها الأفراد لتحقيق الربح وتقديم سلع وخدمات ضرورية للمجتمع، وأن عدد العملين فيها لا يتجاوز 500 شخص، وتعمل برؤوس أموال متوسطة، ومن النادر أن يكون لهذه المؤسسات الهيمنة الكاملة على السوق[2] .
- وتعرف كذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الأسس الخاصة بقياس الحجم، سواء من خلال عدد العاملين فيها، أو من خلال حجم المبيعات، وعليه فإن الحجم إنما يتم من خلال أرقام أو قيم محددة في ضوء تقسيمات صناعية معيارية[3].

المطلب الرابع : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، نذكر أهمها فيما يلي:

أولا: مرونة الإدارة

لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع ،كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على تقبل

1 - المواد 5-6-7 من القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2012، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 177، الجزائر ص06

2 - طاهر محسن منصور الغالبي ": **إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة"**، دار وائل للنشر، ط1 ،2009 ،ص:26.

3 - فلاح حسن الحسيني ": **إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الشروق للنشر والتوزيع**، عمان- الأردن، ط1 ،2006 ،ص: 21.

التغير وتبني سياسات جديدة على العكس من المؤسسات الكبيرة التي يكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، ورسمية العلاقات الوظيفية[1].

ثانيا: سهولة التكوين

حيث يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية، كما أن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والوضوح والسهولة فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى مؤسسات متوسطة الحجم، وفي الغالب نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لقيام هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين أو أقارب أو أصدقاء، حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات والوثائق وبالإضافة إلى ذلك عادة ما تكون الأفكار النيرة وراء هذه الأعمال وليس الإمكانيات الكبيرة والهائلة[2].

ثالثا: صغر الحجم

مما يساعد على المرونة والتكييف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، كما أن انخفاض حجم العمالة المطلوبة للتشغيل يؤدي إلى تحقيق روح الفريق[3].

رابعا: المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق

حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر من التكيف سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود وسهولة التكييف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات وقدرتها على التكيف مع تغيرات السوق واتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبرى، كذلك يمكنها أن تعالج المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها[4].

خامسا: انخفاض رؤوس الأموال

حيث تمتاز بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين[5].

---

[1]–توفيق عبد الرحيم يوسف ": **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** " ، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط1 ،2002 - م 1422ه، ص:27.

2 - طاهر محسن منصور الغالبي ": **إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة**"، مرجع سبق ذكره، ص27.

3- عمار شلابي ": **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 5 ماي 2010 ،ص267.

4- عمار شلابي نفس المرجع، ص269.

5- محفوظ جبار ": **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، فيفري 2004

سادسا: التجديد

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وهذا ما يتطلب منها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ولا يمكن لأي مؤسسة الاستمرار لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ،من خلال التجديد والابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة حياته.

تعتبر هذه المؤسسات المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، وهذا ما يمكن ملاحظته، ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة، وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم[1].

سابعا: أنماط الملكية

يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة بأشكال معينة لملكيته، والتي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية والعائلية أو في شركات الأشخاص، وتساعد هذه الأنماط من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها[2].

ثامنا: انخفاض وفورات الحجم وأهمية الاستفادة من وفورات التجمع

تنخفض وفورات الحجم في المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة من نوع آخر من الوفورات ألا وهو "وفورات التجمع". وهو ما يؤكد أفضلية إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة في مناطق تجمعات صناعية[3].

---

[1] – توفيق عبد الرحيم يوسف ": **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** "، مرجع سبق ذكره، ص 29.

2 - ميرة خياري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص12

3 - عثمان لخلف **": واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2003 -2004 ،ص30.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ومصادر وأساليب تمويلها.

المطلب الاول: مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يشكل مفتاحاً مهماً لتحقيق التنمية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيسها وانطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية وتحتاج المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث استثنائي. ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في[1]:

أولا: التمويل من المصادر الداخلية:

تعتمد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية و ، تتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1. **رأس المال (الأموال الشخصية)**: ويسمي أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلي مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية[2].
2. **التمويل الذاتي**: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة و قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والاهتلاكات والمؤونات التي تذخرها المؤسسة لمواجه المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل

[1] - نصيرة لبجيري ، لمياء بوعروج ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13أفريل ،2008ص ص5-6.

[2] - *Institut du développement Marseille,* ***Le financement de la petite entreprise en Afrique****, .L'Hamattan Edition, Paris, 1995,P : 35*

الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي و بديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية.

يكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال (الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فان المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي —التمويل الذاتي– فانه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق فان التمويل هنا يكون بن اءا على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة مثلا كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤونات والاهتلاكات

ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية: عادة لا تستطيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية و المتمثلة فيما يلي[1]:

1. الائتمان التجاري: حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين و بالتالي هـ فان يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.

2. الائتمان المصرفي: و هو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

3. التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم

[1] - عمران عبد الحكيم، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007ص ص13-14.

من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة[1] حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

4. التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية: رغبه من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلي الجمعيات المهنية التي تسعى إلي تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات لمالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

5. عقود تحويل الملكية: الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية و التي تتراوح مدتها بين 120-30يوم، و الهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

المطلب الثاني : أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

تعتبر مشكلة التمويل أهم و ابرز المشكلات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إذ كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية، أو لنقص التمويل وتختلف أساليب تمويل هذه المؤسسات باختلاف المرحلة التي تم بها والغرض المراد من التمويل، ويمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية و المستحدثة.

أولا: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

نميز في هذا الأسلوب نوعين من التمويل فنجد التمويل الطويل ومتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل:

1. التمويل طويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل:

يكون التمويل طويل الأجل موجه إلي تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الاستغلال التي تتطلب أموال وذلك من أجل توسيع المؤسسة(المشروع) أو إقامة مشروع جديد، ويتجسد التمويل الطويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عاما، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية[2] .

---

[1]- محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25/28ماي ،2003ص04.

2- محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000ص 185-186.

أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و 5سنوات، وتلجأ المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى التمويل المتوسط الأجل (إلى جانب التمويل طويل الأجل) بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة.

وتشمل مصادر التمويل متوسط الأجل قروض المدة، تتراوح مدة هذا القروض بين 3و 5سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة والطويلة الأجل، ومن البنوك المتخصصة، ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات، وتمول الجهة المقرضة ما بين 70%إلى % 80من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات والسيارات، والباقي يبقى كهامش أمان للممول[1].

2. التمويل القصير الأجل:

نقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12شهرا، ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تمويل دورتها الاستغلالية، حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع[2].

ويعتمد أيضا التمويل القصير الأجل على الائتمان والشراء بالآجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبني والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال، وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية "برسم البيع" أي يعطى البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها (بيعها لصالحها)، بالإضافة إلي الاقتراض من السوق الغير الرسمي أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة.

ثانيا: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

بالموازاة مع الأساليب التقليدية المعتمدة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي سبق التعرض، هناك أساليب مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات والمتمثلة في:

---

[1]- محمد صالح الحناوي، **إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطبع والنشر وتوزيع، الإسكندرية، ،1999ص294.

2 - محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، مرجع سبق ذكره ،ص294.

1. **التمويل التجاري التأجيري:** او يقصد به التمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه: عبارة عن اتفاق بين الطرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر، وينقسم إلي ثلاثة أنواع ،1فالنوع الأول هو ذلك النوع من التأجير الذي تكون فيه مدة عقد الإيجار أقل مكن العمر الإنتاجي للأصل المؤجر، ويسمي بالتأجير التشغيلي، أما النوع الثاني فهو طويل نسبيا ومقارنتا بالنوع الأول حيث يكون فيه العقد غير قابل للإلغاء فهو يستعمل في تأجير الأراضي...الخ ويسمي بالتأجير التمويلي، أما النوع الثالث فهو البيع وإعادة التأجير هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها إلي مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات مالية أو تأجيرية، بشرط أن يقوم الطرف الشاري بتأجير هذه الأصول إلي المؤسسة التي باعته إياها.

إن تسلسل هذه العملية يتطلب تدخل ثلاثة أطراف[1]:

- ✓ **المؤجر**: أي مؤسسة القرض الايجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.
- ✓ **المستأجر**: المستأجر هو الطرف الذي يسعى لاقتناء والحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة...الخ، وهو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته.
- ✓ **المورد**: وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر، وفقا للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر أما عن الأصل موضوع الإيجار، يمكن أن يكون أصولا عقارية أو منقولة معنوية أو مادية.

فقد يكون صاحب المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمصغرة في حاجة إلي تغيير مقر المؤسسة أو في حاجة إلي عقار معين أو آلة معينة لتغذية متطلبات العمل ولكنه لا يملك هذا العقار أو هذه الآلة ولا يملك رأس المال لشراء وامتلاك مثل هذه المتطلبات أو طبيعة نشاطه لا يعطي له إمكانية شراء العقار...الخ هنا يقع في مشكلة؟

ولكن التمويل التأجيري هنا يعطي له إمكانية الحصول على متطلباته مقابل مبلغ من المال شهريا أو سنويا (حسب طبيعة الاتفاق) يضمن له الاستفادة من الشيء المستأجر ويعطي للمؤجر إمكانية الاستفادة من المبلغ المالي.

[1] – حنان بن عاتق، صاري زهيرة، **التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن،15/16مارس، 2005 ص07.

2. **التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:** هناك صيغ تمويل متعدد تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وسوف سنركز على بعضها[1] :

أ. **المشاركة:** وهي أحد أساليب التمويل المصرفي وتعني المساهمة في رأس مال المشروع لرفع قدراته المالية وتستعمل البنوك الإسلامية هذا النوع من التمويل على نحوين:

✓ المشاركة الدائمة: تستخدم البنوك الإسلامية هذا النوع من المشاركة في العديد من المشاريع، فهي تقوم بتمويل شركائها بجزء من رأس المال نظير الحصول على جزء من أرباح المشروع وذلك حسب الاتفاق المبنية عليه الشراكة كما أنها كثيرا ما تترك مسؤولية العمل في المشروع للشريك مقبل الحفاظ على حق المتابعة والمراقبة والإدارة.

✓ المشاركة المتناقصة: في هذا النوع من المشاركة والتي تلقب بالمشاركة المتناقصة يسترد البنك جزءا من التمويل مع الأرباح، وهكذا يتنازل تدريجيا على حصته في الشركة، حتى يصبح في النهاية خارج المشروع نهائيا.

ب. **المضاربة:** في المفهوم الإسلامي يختلف تماما مفهوم المضاربة عن المفهوم المستخدم في الفكر الاقتصادي المعاصر، إذ يقصد بها اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما رأس المال ويسمى ب ". صاحب المال"، ويقدم الآخر جهده المتمثل في الإدارة أو الخبرة أو التقنية، ويسمى صاحب الجهد "ب المضارب"[2] وهي أحد الأساليب التمويلية الجديدة التي تعبر عن عملية مشاركة بين البنك الإسلامي وصاحب المؤسسة، يقدم بمقتضاها المؤسسة الممولة تمويلا ويقوم صاحب المؤسسة بالسهر على العملية الممولة حيث يتفق الطرفان معا على قسمة عوائد عملية الاستثمار بنسب محددة مسبقا بينهما، ويحق للمؤسسة الممولة وضع الشروط التي تضمن حسن استخدام هذا التمويل وإمكانية متابعة ومراقبة أداء المشروع حتى انتهاء العملية، ففي حالة الخسارة فان المؤسسة الممولة تتحمل الخسارة في رأس المال التي تساهم به كما يخسر شريكها رأس ماله الذي يجسده جهده، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل (التنظيم) فأما أن يربحان معا أو يخسران، معا يخسر صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفء، كما يدفع صاحب العمل تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده، والمحافظة على سمعته، وبذلك تقدم المضاربة إمكانية ضخمة لزرع روح المسؤولية والرشادة في الاختيار واتخاذ القرار في أصحاب

[1] - محمد بوزيان ، خديجة خالدي ، **التمويل الإسلامي :فرص وتحديات**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 28/25ماي ،2003ص02.

2 - رشيد حميدان، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة، الجزائر، ،2000ص159.

المؤسسات والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وهذا هو ما تحتاجه الدول النامية لخلق استثمار محلى مشترك بناء يهدف إلي الرقي ليس العكس.

ت. **المرابحة:** المرابحة إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعا لقوله تعالى ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ سورة البقرة الآية 275 و هي صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة، المزايدة والمساومة والمرابحة، حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن+ مصروفات الشراء) هذا إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة شرعا :بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائد ربحا معلوما يتفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتمان ١/١ تجاريا يمنحه البائع للمشترى الذي يسدد الثمن فيما بعد من إيراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط، ومن المقرر شرعا أنه تجوز الزيادة في ثمن البيع الأجل عن الثمن النقدي للسلعة لأنه كما يقول الفقهاء (للأجل حظ في الثمن) والأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الاستثمارات التي يحققها البائع من نشاطه أو يسترشد بالعائد على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية في الدولة[1]

ث. **البيع الآجل**: صيغة تمويل غير نقدي، وهو من البيوع الائتمانية حيث يتم دفع سعر السلعة المباعة على أقساط في المستقبل هي في مجموعها أكثر من ثمنها إن بيعت حالا، وقد أجازها جملة من الفقهاء بشروط يحث يجب أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع، وتبيان قيمة كل قسط من الثمن وتعيين مدة استلامه منعا للجهالة، وإذا تأخر المشتري في سداد الأقساط لم يجز تحميله أي زيادة في قيمة القسط بسبب التأخير، وإنما ينتظره إن كان معسرا ويقاضيه إن كان مماطلا، أما الاختلاف بين الفقهاء فكان بخصوص البيع من حفظ الملكية حتى يتم سداد بقية الأقساط، ويري فريق من الفقهاء أن حذر نقل الملكية إلي المشتري الآخر يعتبر من قبيل ضمان سداد الأقساط ومن باب تجنب الشبهات يجب أن يكون البيع كاملا وتأخذ الضمانات بشكل آخر[2]

إن هذا الأسلوب في التمويل يعطي الفرصة لصاحب المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بالحصول على العقارات والمعدات والآلات والأدوات التي تدخل ضمن عمل المؤسسة حتى بغياب القيمة المادية المطلوبة، فهو يعطي لصاحب المشروع الفرصة في تعويض النقص المادي الموجود مقابل سعر إضافي لا يعتبر فائدة وإنما يعتبر قيمة مضافة من خلال عملية شراء المؤسسة الممولة لهذا العقار...الخ من شخص آخر وبعها لصاحب المشروع بالتقسيط.

1 – مُحَمَّد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان :**أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة**، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص 09.

2 - حسين حسين شحاتة، مقالة بعنوان :**صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية**:(الجائز والمنهي عنه شرعا)، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص07

ج. **السلم:** هو عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا، يظهر الجانب التمويلي الائتماني في السلم بشكل واضح، فالمنتج يحتاج إلى نفقات للقيام بنشاطه وقد لا تكفى موارده الذاتية فيتعاقد مع الغير على بيع كمية من إنتاجه ويتسلم منه الثمن حالا للإنفاق على الإنتاج على أن يسدد اهذ الدين من منتجاته بتسليم المشترى كمية من سلعة يتفق عليها، بدليل قول رسول الله ﷺ ﴿ **مَنْ أَسْلَمَ مِنْكُمْ فَلْيُسْلِمْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ** ﴾. ويعرف الفقهاء البيع بالسلم بأنه "بيع اجل بعاجل" الأجل فيه هو السلعة وهي مضبوطة أي محددة المواصفات والعاجل فيه هو النقد أو الثمن ومع إن هذا البيع ينطوي على الغرر باعتباره بيع لمعدوم، إلا أن الشرع رخص به للناس على أساس الضرورة[1].

ح. **الإستصناع:** وهو صيغة من صيغ البيوع ويعرف لغة بأنه: طلب الصنعة، واصطلاحا أن: يطلب من الصانع أن يصنع شيئًا بثمن مع ،لوم علما بأن مادة الصنع والعمل من الصانع، وبالتالي هو عقد بموجبه يكلف الصانع بصناعة شيء محدد الجنس والنوع والقدر والصفة، ويتم الاتفاق على الإستصناع خلال أجل معين، كما يجوز عدم تحديد الأجل، والفرق بين السلم والاستصناع في أن السلم "يتم فيه دفع رأس المال مقدما والاستصناع ليس كذلك ولعل السبب راجع إلي أن السلم فيه عملية السلف من ناحية تقديم الثمن وذلك مقابل الاسترخاص في الأسعار، أما الإستصناع فليس فيه استرخاص بل فيه مساومة، والصانع الذي يقوم بالعمل المستصنع لا يرضي إلا بما يحقق له ربحا مناسبا في الغالب[2]".

ويشترط في عقد الإستصناع بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وأوصافه بكل وضوح، لأنه يشترط في المبيع أن يكون معلوماً في سائر عقود المعارضات لئلا تفضي الجهالة إلى المنازعة، غير أن اشتراط الضبط في المصنوع لا يعني شرط كونه مثليا، أي يوجد مثله في الأسواق، بل يمكن أن يكون قيميا، أي طلب شيء بمواصفات خاصة لا مثيل له في السوق، كما يشترط أيضا تعيين أجل تسليم المبيع منذ البداية، وذلك أيضا منعاً للجهالة، ويشترط أيضاً

[1] – محمد الرشيد سلطاني ، **حسين رحيم، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: المضاربة، السلم والاستصناع، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 22/21نوفمبر 2006، ص13.

2 - صالح صالحي، **مصادرو أساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظم المشاركة**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25ماي 2003،ص12

تحديد مكان التسليم، خاصة إذا كان ذلك تترتب عنه مصاريف نقل المبيع إلى مكان بعيد عن مكان الصنع، ويتميز عقد الإستصناع بخاصيتين أساسيتين[1]:

✓ أنه يقع على شيء غير موجود في الحال يراد صنعه، أي فيه مواد وتحويلات يتم إدخالها في المنتج، فلا يتم في مواد طبيعية كالحبوب والبقول مثلا، وهذه المواد (أو المدخلات)، فضلا عن العمل، تكون من الصانع وليس من المستصنع، وإلا أصبح العقد إجار ،ة كما إن الاتفاق على صنع سلعة ما في إطار عقد الإستصناع يتضمن افتراض العدم في هذه السلعة عند العقد، وبالتالي فهو يندرج ضمن شراء المعدوم، وهو بهذه الصفة كالسلم مستثنى من بيع غير المقبوض المنهي عنه.

✓ لا يشترط فيه تقديم الثمن، أي لا يشترط فيه تقديم تمويل مسبق للصانع عند العقد، كما هو الحال في بيع السلم.

وهذه الخاصية الأخيرة، أي جواز كون الثمن ائتمانيا لا يجب تعجيله، تجعل الإستصناع يحظى باهتمام أكبر من قبل المقاولين، لاسيما بالنسبة لأصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، التي تفتقد في كثير من الأحيان إلى موارد مالية جاهزة.

المطلب الثالث: أساليب دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

إن الحد من المشاكل والمعوقات التي تواجه مسيرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي تشكل عقبة أمامها، تستدعي تبني منظومة دعم وترقية وتنمية هذه المؤسسات على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات.

أولا: أساليب دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

ويتجلى دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال:

أ. **الدعم الحكومي**: إن المشاكل والمعوقات والعجز الذي يعاني منه قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يجعل من الدعم الحكومي واجب وحق ومن أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في معالجة الاختلالات والارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات وخاصة في الدول النامية تلك التي تعاني من شدة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج خاصة لهذا القطاع وأن تكون واضحة وموجه في إطار دعمه، بدا بالتخلي عن جميع القيود الإدارية والمالية والهيكلية...الخ التي تعترض سبيله

[1] - حسين رحيم، **الإستصناع (أو المناولة الصناعية) في المصارف الإسلامية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي جول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، 08/07نوفمبر ،2007ص03.

والتي تحد من مردودية مؤسساته وتحد من فرص تدعيمها وتعقد من إجراءات تأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير، هذا بالإضافة إلي توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات وهذا للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منح القروض، كما يجب على الدعم الحكومي أن يمس البني التحتية والتي يشترط أن تكون صلبة ومنظمة من طرق ومواصلات... لتسهيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الارتقاء بمستويات التنمية، هذا علاوة على تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية،[1] والتي تشمل تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال والمهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم وتعريف الراغبين بتأسيس هذه المؤسسات بالفرص الكامنة في مجتمعاتهم المحلية وكذا الاعتبارات الخاصة باقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم للأسواق وكل ما يتعلق بكيفية التعامل مع المواد الأولية واليد العاملة...الخ، وكذا المسائل المتعلقة بالاختيار والاستغلال الأمثل للآلات والمعدات وتركيب وبناء المصانع والفن الإنتاجي، والاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق....الخ، والعمل كهمزة وصل بين الكيانات المختلفة لتحقيق المنفعة العامة.

ب. تسهيل التمويل: تعتبر عملية الحصول على مصدر للتمويل من أعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، حيث أن تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية والغير حكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري عند إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة وتخفف إجراءات منح القروض وأن يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية، وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق المالية هذا على غرار إنشاء مؤسسات إقراض خاصة أو متخصصة في منح الاعتمادات إلي المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ويجب تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض عقوبات مالية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية[2].

ت. الإدارة الرشيدة: يتوقف نجاح المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على الاعتراف بدور وقيمة العنصر البشري من خلال التعاون بين العاملين والمرؤوسين، إذ أن الإدارة الرشيدة القائمة على التفاهم والتعاون مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات والحفاظ عليها بما

[1] - على السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشاة الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر،1999 ، ص16.

2- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بالوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 28/26ماي ،2003ص08.

يمكنها من حماية استقلاليتها، وترتكز الإدارة الرشيدة أيضا على إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صناعة السياسات وباعتماد آليات التشاور قبل اتخاذ القرار، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لضمان مستوى أفضل للخدمات العامة والتنفيذ الناجح للسياسات، ونسجل في هذا السياق أهمية جمعيات الأعمال المستقلة[1] و، من أجل توفر الإدارة الرشيدة القوامة التي تقود نحو القيام بسياسات تنمية ناجحة لهذه المؤسسات ينبغي توفر العناصر التالية لتلك الإدارة[2]:

- ✓ وجود القيادة الإدارية الفعالة لقيام المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.
- ✓ توفر الشفافية الكاملة في العمل.
- ✓ توفر عنصر التخطيط.
- ✓ توفر الاختيارات التنظيمية الملائمة.

ث. التكوين والبحث والتطوير: يعتبر الاهتمام بموضوع التكوين والتطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات بامتلاك المكانة السوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والكفاءات التشغيلية والميزات التنافسية وكذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي يجب أن تعتبر القيمة المضافة الأساسية والتي يمكن أن تخلق المكانة للمؤسسة وتقلل من خطر المنافسة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تدعم الاتصالات والعلاقات بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية والأكاديميات المتخصصة في مجالات البحث والتطوير، ودعم مبدأ تبادل المشورة والنصح والمنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الاختلالات وإيجاد الحلول المنطقية لها.

ج. إتقان الإنتاج وحسن تسويقه: يمثل الإنتاج والتسويق الوظائف الأكثر أهمية في المؤسسة، ويعتبران من أهم الانشغالات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولتدعيمهما يجب العمل على الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين فنون الإنتاج وتطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على الجودة وتطبيق معاييرها، وتوسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين وإقامة علاقات متجددة مع العملاء والشركات الكبيرة وذلك بغية الوصول إلي الأسواق الخارجية.

[1] – إعلان كمرا ش، **حول الإدارة الرشيدة والاستثمار**، المؤتمر الوزاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المعتمد خلال المؤتمر الوزاري ، مراكش، المملكة المغربية، 23نوفمبر ،2009ص،04

2-أبو بكر مصطفي بعيره، أنس أبو بكر بعيره، **التنمية مستدامة بدون إدارة قوامة**، بحث مقدم ضمن مؤتمر التنمية المستدامة، ليبيا، دون ذكر السنة،

ح. **الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة:** إن التكنولوجيا لا يمكن الاستغناء عليها لكونها أصبحت الوسيلة الجد مهمة لتحسين القدرات التنافسية وتحقيق الأرباح الغايات المراد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، كما يمكن للمؤسسات استغلال هذه التكنولوجيات الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي غزو الأسواق والاستحواذ على الحصة السوقية.

ثانيا: سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

تتجلي سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في[1]:

1. وضع إطار قانوني وتشريعي محدد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: إن أهمية وضع إطار قانون يحكم معاملات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى حيث أنه يجب سد الفجوات التي تتخلل الجانب القانوني وخاصة الذي يعمل فيه القطاع الخاص وذلك من خلال توفير وتوحيد الأطر التشريعية التي تحكم حقوقها وواجبات مثل توفير المراسيم قوانين مسهلة وغير معقدة خاصة بحقوق الملكية، وتطبيق أساليب ضمانات حديثة، القوانين التجارية والتعاقدية، قوانين الإفلاس والعجز عن السداد، قوانين التأسيس والعمل وقوانين الضرائب والتأمينات...الخ وأيضا إزالة كل القوانين الغير ضرورية والتي تعيق نمو القطاع الخاص والتي تعتبر نقطة سلبية أمام المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة[2].

2. توفير المعلومات والبيانات عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: حيث أن وجود المعلومات المتعلقة بحجم وأنشطة هذه المؤسسات واحتياجاتها، نقاط القوة والضعف فيها والفرص والتهديدات في بيئة أعمالها ومعلومات عن بيئة عملها[3] تستدعي ضرورة عقد الملتقيات الدولية بحيث تشارك فيها كل الأطراف ذات الصلة بهذه المؤسسات لتشخيص الصورة الكاملة وتكون هذه الملتقيات بصفة دورية لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات.

3. تبني خطة استراتيجية: بحيث يجب أن تهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلي العمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات العملاقة والكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في مجالات الصناعات الغذائية والصناعات المبنية على قاعدة التكنولوجيا، وتشجيع إقامة هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال تبني قاعدة صناعية عامة يحقق من خلالها أكبر استغلال للمواد المتاحة ووضع إطار تنظيمي يتبني تشجيع وتحفيز أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناجحة في السوق.

---

[1] - محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، القاهرة، ،2002ص226.

2 - محمد الناصر مشري ، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مرجع سبق ذكره ،ص40.

3 - صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول :**سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة**، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة ، 29 اوت 2008، ص 04.

4. في مجال التسويق وتنمية الصادرات: وينبغي الاعتماد على المشاركة في المعارض المحلية والخارجية، وبالإضافة إلي القيام بالدراسات التسويقية الاستثمارية والعمل على وضع خطط العمل وتنفيذها للتعريف بالمنتجات المحلية في البلدان الأجنبية، كمل يجب إنشاء وإدارة مكاتب الترويج والبيع بالخارج تحت رعاية السفارات وإنشاء شركات أو وكالات متخصصة للتسويق لمساندة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كقنوات توزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات والعمل على تشجيع وتنشيط التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتشجيع إقامة هذه المؤسسات في التجمعات العمرانية الجديدة.

المطلب الرابع : مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات نجد[1]:

❖ المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي: من بين المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فنجد أن أصحاب المؤسسات والمشروعات يعانون من مشاكل كبيرة في هذا المجال بسبب صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشروع لارتفاع أسعار الأراضي والمباني إضافة إلي صعوبة تجهيز المكان للنشاط وصعوبة الحصول على التراخيص[2]، وعلى هذا الاساس تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على انشاء مناطق خاصة لأصحاب المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق جهاز ***ANADE*** وكذا مناطق فلاحية قصد التسهيل للمستثمرين[3].

❖ المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق: هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المجال التسويقي والتي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة[4].

---

[1] –بيان هاني حرب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010،ص 02.

2 - صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان: **تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية**، القاهرة، 22/18جانفي 2004، 189.

3 - مداخلة المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في قناة الشروق بتاريخ 01 مارس 2021

4 - لي مُحَمَّد قابوسة، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر**، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات، ليبيا، 13أكتوبر 2009، ص16.

❖ المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجانب المالي: إن المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية وهي:

- صعوبة التمويل: يعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وخاصة في البلدان النامية، إذ وجد أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى لأن تكون مشروعا يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات، وهنا يجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو يلجأ إلي القروض والمصادر الخارجية الأخرى بشروط قد لا يستطيع تحملها وذلك لانعدام الثقة في القائمين على المشروعات (المؤسسات) المتوسطة والصغيرة والمصغرة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية[1] كما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات من فبل البنك أي الصعوبة في إعداد دراسات الجدوى، بالإضافة إلي ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلي البنوك للحصول على التمويل، وكذا ارتفاع معدلات المخاطرة عند التعامل مع هذه المؤسسات لكون أغلبها يعمل في القطاع الغير رسمي وليس لها سجلات ضريبية[2].

- الرسوم الجمركية: إن تعدد الرسوم والمعدلات الجمركية أصبح عائق في وجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة لأنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة حيث نجد أن حجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة لأن ما يعتبر نصف مصنع في المؤسسات الكبيرة يعتبر سلع رأسمالية في المسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

- الضرائب والتأمينات: أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات ومصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل بها مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة

❖ المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة: تفتقر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلي والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف التوجه نحو

[1] -Ludovic Vigneron, ***Condition de financement de la PME et relation bancaires***, *mémoire doctorat, école supérieure des affaires, droit et santé, science de gestion, université lille2, France, 2008, P36*

[2] - سيد الكاسب، جمال كمال الدين، **المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات** ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر،ص19.

تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلي محدودية مجالات التدريب[1].

❖ المشاكل والمعوقات المتعلق بالإدارة والتنظيم: تعتبر الإدارة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إدارة عقيمة، وذلك بسبب تمركزها في يد الفرد أو العائلة وهي تقوم على مزيجٍ من التقاليد والاجتهادات الشخصية وتتميز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي تؤول للمالك أو المسير الحرية المطلقة في اتخاذ أي نوع من القرارات وهذا ما يؤدي إلي عدم اتساق القرارات بسبب نقص الكفاءة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخله في كافة شئون المؤسسة وعليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماماً عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة، هذا من منظور المحيط الداخلي في المؤسسة[2].

❖ المشاكل والمعوقات المتعلقة بالمعلومات: تعاني المؤسسات الصغيرة والمصغرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكّنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكّنها من تدعيم قدر اتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.

[1] – عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004ص،67.

2 - زويتة مُحَمَّد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 20.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة.

يقصد بالدراسات السابقة الدراسات والأبحاث التي جرت في المجال الذي يفكر فيه الباحث[1].

تشمل الدراسات السابقة كل الدراسات المتصلة بالموضوع، مما تم نشرها بأي شكل من الأشكال، بشرط أن تكون مساهمة ذات قيمة علمية، وقد يكون النشر بالطباعة أو بواسطة المحاضرات أو الأحاديث المذاعة صوتاً فقط، أو صوتاً وصورةً، أو تم تقديمها لمؤسسة علمية للحصول على درجة علمية أو على مقابل مادي أو لمجرد الرغبة في المساهمة العلمية.

وقد يقيد البعض هذه الدراسات باشتراط كونها أبحاثا علمية، فلا يندرج فيها ما يعد كتباً دراسية أو مداخل، ولكن هذا الشرط يصعب توفيره في بعض المجالات لمن لا يعرف اللغة التي يزد بها ذلك المجال من مجالات المعرفة العلمية، بحيث يختلط الغث بالسمين وتنعدم عند الباحث القدرة التي تجيز الخطة وتقرير البحث في ضوء درجة جدية البحث والظروف التي يتم فيها تنفيذ البحث[2].

والدراسات السابقة هي البحوث والدراسات التي سبق أن أجراها باحثون آخرون في هذا الموضوع أو الموضوعات، وماهية هذه الدراسات والأهداف التي سعت إلي تحقيقها وأهم النتائج التي توصل إليها، ليتمكن فيما بعد من تمييز دراسته الحالية عن هده الدراسات السابقة [3].

كما ان الهدف من استعراض الدراسات السابقة *Review of literature* هو تعريف القارئ بكافة الدراسات التي سبق اجراؤها في موضوع البحث، مع عرضها بطريقة منطقية وأمينة تأخذ في الحسبان اوجه التشابه واوجه الاختلاف بين نتائجها، ومحاولة بيان اسباب اوجه الاختلاف بينها ان وجدت[4].

المطلب الاول : الدراسات الجزائرية

اولا : آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ. التعريف بالدراسة :

دراسة وردة مودع، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة خلال الفترة 2004-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

1 - محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن،2001، ص93.
2- سعيد اسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، غزة، فلسطين،1994، ص155.
3- محمود محمد الجراح، أصول البحث العلمي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص67.
4- احمد عبد المنعم حسن، اصول البحث العلمي، ج2، اعداد وكتابة ونشر البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الاكاديمية، القاهرة،1996، ص89.

لقد عالجت هذه الدراسة اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية بسكرة.

ب.إشكالية الدراسة

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال تبني استراتيجية تهدف الى ترقية ودعم هذا النوع من المؤسسات وذلك لتحقيق تنمية وطنية شاملة، وانطلاقا من هنا يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية

ما هي الآليات المعتمدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ت.فرضيات الدراسة:

و كإجابة أولية على هذه التساؤلات نقدم الفرضيات التالية:

- يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة الى أخرى، فكل دولة تعتمد على معايير كمية وأخرى نوعية، إضافة الى معايير أخرى حسب كل دولة لتقسم أساسا الى مؤسسات صغيرة أو متوسطة.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وأبرزها سهولة التأسيس وبساطة التنظيم.
- هناك عدة مصادر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بحسب نشاطها، ويعتبر التمويل المصرفي أحد أهم هذه المصادر.
- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة اقتصادية هامة نظرا للدور الذي تقوم به في الاقتصاد الوطني خاصة في مجال توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.
- إن طبيعة النشاط لهذه المؤسسات يجعلها تواجه العديد من المعوقات والصعوبات على المستوى الوطني، ومن أبرزها مشكلة التمويل إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أحد القنوات التي تهتم بتمويل الطبقات الفقيرة عن طريق الإقراض.
- المصغر في حدود مؤسسات ومشاريع مصغرة، ذلك باعتبار أن الجزائر دولة نامية تسعى جاهدة لتحسين معدلات دخل الأفراد ومكافحة البطالة للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي

ث. أهداف الدراسة:

- توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واب ارز أهميتها في الاقتصاديات المتقدمة والنامية.
- تسليط الضوء على خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي اكتسبت أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي
- والاجتماعي، والذي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع.
- محاولة إظهار أهم الطرق والآليات المستخدمة لتمويل هذا القطاع.
- التعرف على مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وأهم قنوات التمويل المستخدمة والمستحدثة
- في هذا القطاع ومعوقات تنميته و بعض الحلول المقترحة لها.
- إبراز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج. نتائج الدراسة :

- على الرغم من اختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات إلّا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي تؤديه على جميع الأصعدة ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين وتطوير اقتصاديات معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية.
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية وذلك من خلال قدرتها على التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية، توفير العديد من فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة، حاضنة للمهارات والإبداعات، وتغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة.
- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي، بالإضافة الى المصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الاقتراض المختلفة: الاقتراض من الأهل والأقارب، الاقتراض من البنوك التجارية، قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي دورا حيويا في الاقتصاد الوطني، فالجزائر قامت بعدة مجهودات بهدف ترقية وتنمية هذا القطاع، حيث تم إنشاء وزارة خاصة تهتم بشؤونه بالإضافة الى وضع العديد من القوانين

التي تهدف الى تطوير وتنمية هذا القطاع، وتطور المؤشرات المدروسة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة الى أخرى راجع بدرجة أولى الى اهتمام السياسة الاقتصادية في الآونة الأخيرة بهذا القطاع.

- عملت السلطات العمومية الجزائرية على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال استراتيجية تمثلت في مجموعة البرامج الوطنية والدولية أهمها برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى توفير مجموعة من الأجهزة التي تدعم هذا القطاع وتتمثل هذه الأجهزة الدعم.
- يعتبر تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر محدودا نتيجة المعوقات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات والتي من أبرزها صعوبة الحصول على التمويل لهذا النوع من المشاريع، العوائق الإجرائية، التكنولوجيا، غياب ثقافة مؤسسية والصعوبات الجبائية والجمركية وغيرها من المعوقات .

ثانيا: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ترقية الإستثمار.

التعريف بالدراسة :

دراسة زينب وسطاني، دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ترقية الإستثمار دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ام البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: مالية وتأمينات وتسيير مخاطر، جامعة ام البواقي، 2016/2015.

لقد عالجت هذه الدراسة إبراز أهمية الاستثمار ومعرفة مختلف الهيئات المنشأة من طرف الجزائر لتشجيعه، وابراز الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشاريع الاستثمارية واستحداث فرص عمل على مستوى ولاية أم البواقي

ب. إشكالية الدراسة

ما الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ترقية الاستثمار؟

ت.فرضيات الدراسة:

- الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تبنتها الجزائر ساهمت بخلق واستحداث عدة آليات وهيئات ووكالات، والتي من شأنها تقديم التمويل للشباب المستثمر وتدعيم الاستثمار.
- تقوم الوكالة بتدعيم ومرافقة المشاريع الاستثمارية التي تمولها من قبل مختصين.
- تمكنت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من دمج الشباب البطال في الحياة المهنية من خلال تأطير عمليات منح قروض للاستثمار، والمساهمة في حل مشكل البطالة والتشغيل.

ث.أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يمي:

- إبراز أهمية الاستثمار وخصائصه و ومميزاته و التي أدت به إلى أخذ دور مهم في النشاط الإقتصادي
- التعرف على مختلف الوكالات المنشأة من طرف الجزائر لتشجيع الاستثمار.
- إثبات دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل الافراد، وازالة العقبات التمويلية التي تواجههم، وبالتالي المساهمة في تنمية القطاع الاستثماري.
- معرفة كل ما يتعمق بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع أم البواقي.

ج.نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن للاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو من جهة ذو بعد في المستقبل ولو منفعة، ومن جية ثانية لو أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط، ولذلك فهو أساس النمو والتنمية الاقتصادية، فمهما اختلفت طبيعته و وأهدافه ووجهات النظر المتعمقة به، يبقى الاستثمار هو الذي يخلق القيمة المضافة، ويبعث التنمية والرقي والازدهار في المجتمعات.
- أن الجزائر أبدت إرادة قوية وبذلت جهود معتبرة لتحسين بيئة أداء الأعمال وتوفير المناخ المناسب للاستثمارات (سواء المحمية أو الأجنبية،) وهذا من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية وتشريعية سهمت باستحداث مجموعة من الأجهزة لدعم الاستثمارات وترقيتيها، والتي تعتبر من أهم المحفزات التي تساعد عمى تطوير الاستثمار.
- أن هيئات ووكالات دعم وترقية الاستثمار تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد، من خلال مساهمتها الفعالة في التشغيل وخلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، وتعتبر كل من النتيجتين إثبات لصحة الفرضية الأولى.
- تعتبر عملية مرافقة المشاريع الممولة مهمة بقدر عملية التمويل. تحتاج المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى تدعيم ومرافقة من قبل مختصين، غير أن الوكالة محل الدراسة غير جاهزة من ناحية امتلاك الإطارات والخبراء اللازمين لمرافقة المشاريع، وتعتبر كل من النتيجتين إجابة عمى السؤال الفرعي الثاني، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنشئت بهدف ترقية الشباب من خلال إدماجه في الحياة العملية، بإعطاء فرص عمل، ومنح تسهيلات لإنجاز مؤسسات مصغرة، كون عنصر العمل مهم للقضاء عمى البطالة ومشجع للاستثمار.

– أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كبرنامج حكومي، بالفعل دعم الشباب ودمجه في الحياة المهنية وساهم بفعالية في حل جزء من مشكل البطالة والتشغيل في ولاية أم البواقي، وتحقيق بعض الاحتياجات المحمية للمنطقة مما أدى إلى تشبع بعض القطاعات محليا وتجميدها، كما ساهم في ترقية وتحقيق الطموحات المستقبلية للشباب والنهوض بالقطاع الاستثماري، وتعتبر كل من النتيجتين إثبات لصحة الفرضية الثالثة.

– أن التنوع الذي وفرته الوكالة في الأنشطة سمح بأن تعود بعض القطاعات التي بدأت تنسى وفي طريق الاندثار إلى الظهور مرة أخرى، وبصفة جديدة وحديثة.

ثالثا : تقييم تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أ. التعريف بالدراسة :

عمامرة ياسمينة و ملاح وئام، تقييم تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية تبسة– 2020.

دارت الدراسة حول محاولة تقييم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال مهامها في إنشاء وتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب.إشكالية الدراسة:

كيف يمكن تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية تبسة من خلال تحقيق أهدافها في دعم عملية إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

ت.فرضيات الدراسة:

يمكن إعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حضي بأهمية كبيرة لأنه يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- بما أن الجزائر تقبل على تغيرات اقتصادية هامة فهذا يفرض تدخل من قبل الهيئات و المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- يعتقد أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تلعب دورا رئيسي في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتوفير إطار قانوني من خلال إنشاءها، على غرار توفير عدة أشكال تمويلية لها.

ث.أهداف الدراسة:

- محاولة تشخيص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- تحليل تطبيقات المرافقة المطبقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- محاولة دراسة مشروع استثماري على مستوى الوكالة محل الدراسة.
- اعطاء مفهوم واسع حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و العوامل المؤثرة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إبراز المشاكل التمويلية التي تعاني منها هذه المؤسسات والمشاكل القانونية و الإدارية.
- إبراز بعض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الإنشاء و بداية نشاطها.

ج.نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الموالية:

- دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وذلك عن طريق خلق مناصب شغل إنه لا يزال محاطا بتحديات كثيرة تعيق مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، و عليه فالجزائر عملت على تدعيم هذا القطاع بإنشاء مجموعة من الهيئات و الوكالات التي أخذت على عاتقها متابعته و تدعيمه داخل الاقتصاد الوطني.
- تمت ملاحظة التطور المستمر سواء على المستوى الوطني أو بولاية تبسة.
- تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في منطقة تبسة بتمويل المشاريع الاستثمارية.
- تعتبر حصيلة التمويل ضعيفة مقارنة مع عدد المؤسسات، و كذلك الوضع الاقتصادي في النشاط الفلاحي و التجاري من جهة وعدم التركيز على المؤسسات و المشاريع من جهة أخرى.
- ان الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحقق التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال ارتفاع نسبة المستفيدين من القروض و فتح مناصب شغل من اجل تشغيل الشباب.
- تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تخفيض معدل البطالة.

رابعا: دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2017/2012.

أ. التعريف بالدراسة :

حملة عز الدين و هالة يحياوي، "دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2012-2017 "، دراسة تطبيقية ، مجلة معارف للعلوم القانونية الاقتصادية، العدد 01 ، المجلد 02 تاريخ نشر هذه الدراسة في 24 جانفي 2021.

عالجت الدراسة إلى محاولة إيجاد دور هيئات الدعم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ب.إشكالية الدراسة:

فيما يكمن دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)؟

ت.فرضيات الدراسة:

ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مولت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ عدة مشاريع خلال الفترة 2012-2017.

مول صندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac عدد معتبر من مناصب الشغل خلال الفترة 2012-2017.

ج.نتائج الدراسة :

وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة مقترحات، كالتالي:

- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز أكثر موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني.
- إصلاح وعصرنة تسيير سوق العمل.
- تعميق الثقافة التسييرية لدى المستثمرين.
- إنشاء ووضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات

المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية

اولا:

The role of administrative and marketing craft incubators in the sustainability of the activity of small and medium enterprises in the State of Kuwait

أ. التعريف بالدراسة :

فايزة خير الله ناصر بن عبد الله، عادل خير الله ناصر بن عبد الله،

The role of administrative and marketing craft incubators in the sustainability of the activity of small and medium enterprises in the State of Kuwait , 2020

هدفت الدراسة إلى بحث دور الحاضنات الحرفية الإدارية والتسويقية كمتغيرات في استدامة نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع دراسة تطبيقية على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.

ب.إشكالية الدراسة:

ما دور الحاضنات الإدارية والتسويقية تجاه تحقيق استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت؟

ت. فرضيات الدراسة:

- تؤدى الحاضنات الحرفية إلى زيادة استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.
- تؤدى الحاضنات الحرفية الإدارية إلى زيادة استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.
- تؤدى الحاضنات الحرفية التسويقية إلى زيادة استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.

ث.أهداف الدراسة:

تسعى الباحثة من خلال الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على الأطر الأكاديمية والتوجهات البحثية بالدراسات السابقة في مجال الحاضنات الإدارية والتسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة وبحث مدى وجود علاقة بين الحاضنات الحرفية واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.
- دراسة وبحث مدى وجود علاقة بين الحاضنات الحرفية الإدارية واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.
- دراسة وبحث مدى وجود علاقة بين الحاضنات الحرفية التسويقية واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.

ج. نتائج الدراسة :

تؤكد نتائج الدراسة على أن دور الحاضنات الحرفية الإدارية تتركز في تقديم الخبرة الاستشارية التنظيمية للمشروع، تزيد من مهارات أصحاب المشاريع نحو تطبيق سياسات فعالة للموظفين بالمشروع، تنمية الخبرات والمعرفة في اتخاذ القرارات الفعالة لإدارة المشروع، بناء نظم إدارية قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل لدى المشروع.

- تبين من النتائج كذلك إن دور الحاضنات الحرفية الإدارية تبرز في بناء خطة إدارية منظمة ووضع أهداف المشروع، توفر الحاضنات الإدارية حلول مناسبة لمشكلات إدارة المشروع، مساعدة أصحاب المشروعات على توفير كافة المستندات والإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع.

- أبرزت النتائج أن دور الحاضنات الحرفية التسويقية يتركز ف المساهمة ف وضع خصائص للمنتجات والخدمات التي يسعى المشروع إلى تقديمها، مساعدة ودعم لتجاوز المشروع بادئه التسويقي للظروف الاقتصادية الصعبة ومساعدته على التأقلم معها، تعزيز المعرفة والمهارات التسويقية اللازمة لتطوير العلاقة مع العملاء.
- اتضح كذلك من الدراسة أن دور الحاضنات الحرفية التسويقية نقل الخبرة والمعرفة للمشروع التي تساعد في تسويق نشاط المشروع في مرحلة الانطلاق، صقل المهارات والقدرات التسويقية لأصحاب المشروعات لبناء الخطة التسويقية المناسبة، المساعدة في وضع مكونات فعالة للمزيج التسويقي للمنتجات والخدمات التي تلبى مواصفات واحتياجات العملاء والأسواق.
- النتائج أظهرت كذلك أدوارا مهمة أخرى للحاضنات الحرفية التسويقية خاصة ف اكتساب قدرات الابتكار التسويقي، بناء خصائص متميزة لأنشطة المشروع ف المنتج والتسعير والترويج والتوزيع، إجراء تحليل نقاط القوة والضعف في الأداء التسويقي.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن: حالة دراسية (مدينة الحسن الصناعية/اربد)

أ. التعريف بالدراسة :

احمد صالح الهزايمة، علي الشرفات، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن: دراسة حالة (مدينة الحسن الصناعية/اربد)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 22 العدد 89، 2016.

ابرزت هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في احداث التنمية الاقتصادية في الاردن من خلال مجموعة من المعايير المتعددة لهذه الغاية وذلك بهدف اختبار وتحليل الاثر التنموي لهذه المؤسسات، وقد بحثت الدراسة اثر كل من عدد هذه المؤسسات وحجم الاستثمار فيها وعدد فرص العكل التي توفرها هذه المؤسسات على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بوصفه احد المعايير المعبرة عن التنمية الاقتصادية .

ب. إشكالية الدراسة:

على الرغم من ان ادراك الدولة لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة الا ان دور المؤسسات لم يأخذ القدر الكافي من البحث والدراسة لتسليط الضوء على مدى اسهام هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، الامر الذي يشكل تحديا في فهم دور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية بشكل صحيح. لدى فان هذه الدراسة انطلقت من الاساس الذي يعتمد على ان هناك مشكلة في عدم وضوح

في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وعدم وضوح دورها كنواة اساسية للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام .

كما ان الاهتمام الاكاديمي في بحث مشكلات هذه المؤسسات وبيان نقاط ضعفها وقوتها على المستوى الوطني ما زال ضعيفا ويفتقد الى الاعتماد على المعايير الاقتصادية العالمية التي تبين دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

هذا القصور شكل حافزا للباحثين في هذا المجال بشكل عام والتركيز على وجه الخصوص على تحليل وتقييم الاثر التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيان مدى نجاح هذه المؤسسات في اداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية فيما يتعلق في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة ، وتحسين مستوى المعيشة والدخل ومن ثم تقليل حدة الفقر.

ت. فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة تعتمد الدراسة على فرضية رئيسية تنص على انه "لاداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاردن دور كبير على التنمية الاقتصادية " وانطلاقا من هده الفرضيات الاتية لبيان صحة الفرضية الرئسية من عدم صحتها :

- تسهم زيادة اعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة التنمية الاقتصادية في الاردن
- تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة ومن تم في زيادة التنمية الاقتصادية في الاردن
- يسهم حجم الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة التنمية الاقتصادية في الاردن

ث.أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهده الدراسة بمحاولة ابراز دور اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الاردن من خلال مجموعة من المعايير المعتمدة لهده الغاية ودالك بهدف اختبار وتحليل الاثر التنموي لهده المؤسسات التي من المفترض ان تحقق جملة من الاثار التنموية الاقتصادية والاجتماعية وبيان مدى تاثيرها في تحقيق الاهداف المرجوة منها . ولتحقيق هدا الهدف عملت الدراسة على تحقيق مجموعة من الاهداف الفرعية تشمل :

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- بيان حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاردن

- تحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل في الاردن
- بيان تاثير حجم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الاردن

استنتاجات

يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الجزء الاكبر من اجمالي المؤسسات العاملة في الاردن حيث تشكل هده المؤسسات حاليا عن 98% من اجمالي المؤسسات العاملةفي مختلف القطاعات الاقتصادية

تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاردن بشكل كبير بدعم الناتج المحلي الاجمالي ادا تسهم هده المؤسسات بنسبة تساوي تقريبا 50% من الناتج المحلي الاجمالي

يمكن زيادة نسبة اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاردن بدعم الناتج المحلي الاجمالي في حالة زيادة عدد هده المؤسسات اد ان كل زيادة بمقدار مؤسسة واحدة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي الى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 46%

يمكن زيادة نسبة اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاردن بدعم الناتج المحلي الاجمالي في حالة زيادة عدد فرص العمل في هده المؤسسات حيث انا كل زيادة بمقدار مليون دينار في حجم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي الى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 23% .

يمكن زيادة نسبة اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاردن بدعم الناتج المحلي الاجمالي في حالة زيادة حجم الاستثمار في هده المؤسسات حيث انا كل زيادة بمقدار عامل واحد في عدد فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي الى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي 0.04 %

المطلب الثالث: ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة.

من خلال هذا المطلب سنقوم بمقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية ، مع الاخد باوجه الشبه واوجه الاختلاف في كل دراسة .

اولا : أبرز أوجه الشبه و الاختلاف لدراستنا الحالية مع الدراسات الجزائرية.

جدول رقم(03) : إبراز أوجه الشبه والاختلاف لدراستنا الحالية مع الدراسات الجزائرية

الدراسات الجزائرية		
دراسة وردة مودع	**الاختلاف**	● كل من الدراستان عالجت جهاز معين فدراسة وردة مودع اعتمدت في دراستها على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ام درستنا فاعتمدت على الاوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. ● فيما يخص المجال الزماني فلقد عالجت الدراسة السابقة تمويل المؤسسات في الفترة من 2004الى 2015، اما دراستنا فعالجت تمويل المؤسسات من سنة 1998 الى غاية 2020
	التشابه	● كلتا الدراستان على متغير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ● كلتا الدراستين حاولا اظهار اهم الطرق والاليات المستخدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
دارسة زينب وسطاني	**الاختلاف**	● الدراسة السابقة عالجت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ام البواقي ، اما درستنا فعالجت نفس الموضوع في ولاية غرداية. ● دراسة زينب وسطاني: في الموسم الجامعي 2016/2015. ● اما دراستنا: في الموسم الجامعي 2021/2020.
	التشابه	● كلتا الدراستان عالجتا دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الاستثمار. ● كلتا الدرستان عالجت مكانة اجهزة الدعم في تطوير الاقتصاد
دارسة ياسمين عمامرة وايمان ملاح	**الاختلاف**	● تطرقة الدراسة الى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مهام الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب اما دراستنا فكانت حول تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس الجهاز
	التشابه	● من خلال نتائج الدراسة السابقة استنتجت الباحثة ان الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تلعب دورا رئيسا في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو نفس البحث الدي تطرقنا له ● كلتا الدراستين تناولا نفس الجهاز

		● دارت الدراستان محاولة تقييم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في انشاء المؤسسات بالاعتماد على الاحصائيات الرسمية
عز الدين حملة وهالة بجاوي	**الاختلاف**	● عالجت الدراسة السابقة دور جميع اجهزة الدعم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اما دراستنا عالجت دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية
	التشابه	● كلتا الدراستان توصلوا الى نفس النتائج

المصدر :من إعداد الطالب

ثانيا : أبرز أوجه الشبه و الاختلاف لدراستنا الحالية مع الدراسات العربية.

جدول رقم(04) : إبراز أوجه الشبه والاختلاف لدراستنا الحالية مع الدراسات العربية

الدراسات العربية		
دراسة فايزة خير الله و ناصر بن عبدالله	**الاختلاف**	● عالجت هده الدراسة دور حاضنات الحرفية وهو نشاط ضيق من مجموع النشاطات التي تمولها الحاضنات، اما دراستنا تناولت دور الوكالة في تمويل كل القطاعات ، سواء كانت صناعية ، فلاحية ، خدماتية وحتى الحرفية . ● من خلال نتائج الدراسة على ان دور الحاضنات الحرفية تتركز في تقديم الخبر الاستشارية تنظيمية للمشروع ، اما دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية فلها عدة مهام من بينها الاعلام ، تكوين ، المرافقة والتكوين . ● في الدراسة الاولى عالجت الموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت سنة 2020. اما دراستنا عالجت الموضوع في الجزائر سنة 2021.
	التشابه	● كل من الدراستان عالجت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها.
احمد صالح الهزايمة، علي الشرفات	**الاختلاف**	دراستنا: تمت في الجزائر فرع غرداية– دراسة فايزة و عادل: تمت بالكويت على قطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة.
	التشابه	● ابرزت الدراستان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية . ● كلتا الدراستين قدمت حصيلة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المصدر :من إعداد الطالب

خلاصة الفصل:

كما رأينا فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا كبيرا في المعادلة الاقتصادية من خلال فرض نفسها كعميل اقتصادي فعال داخل منظومة بيئة الأعمال المعاصرة ، ورغم ما يكتنف مفهومها من غموض نتيجة عدم إيجاد تعريف دقيق يلقى قبولا عاما لدى الخبراء والمفكرين وحتى الدول ، الشيء الذي لم يمنع من وجود بعض المحاولات في تعريفها من طرف منظمات دولية ، كذا الدول بناءا على مقومات بنائها الاقتصادي لظروف سائدة داخلها وكذا تحديد التصنيف والشكل الذي يلائم وتيرتها الإنمائية .

لكن ذلك لا يخفي الدور المتناهي والمتزايد في الأهمية التي تعكسها هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية والنمو ببعدها الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي ظهر جليا من خلال الاهتمام المتزايد بها ، وما واكبها من تطور متسارع في نمط نمو الاقتصاد العالمي والذي صاحبه زيادة ثقل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات القومية من خلال مساهمتها الكفاءة والفعالة في خلق قيمة اقتصادية و اجتماعية متطورة.

ومع الملامح الجديدة التي أصبحت تميز بيئة الأعمال اليوم من ثورة تكنولوجيا معلوماتية وانفتاح الأسواق وتقارب المسافات المدعومة أساسا من ظاهرة العولمة جعلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه جملة تحديات مصاحبة أضحت المؤسسات مهددة من ورائها بمخاطر تمس وجودها وكيانها، الأمر الذي أوجب ضرورة البحث عن أفضل الطرق والوسائل للتعامل والتكيف معها و لدعمها وتنميتها.

الفصل الثاني
دراسة ميدانية لواقع المرافقة المقاولاتية الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية غرداية (2010-2020)

تمهيد

بعد انتهاج الدولة سياسة التحرر من خلال الإصلاحات الهيكلية التي مست كل القطاعات ، وسياسة الانتعاش الاقتصادي الذي هدفها تحرير الاقتصاد من الدولة، والحث على الاستثمار الخاص، من خلال تشجيع الخواص انشاء مؤسساتهم الخاصة، و من خلال انشاء وكالات وصناديق تعنى بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة او ما يسمى بأجهزة الدعم.

وبعد التجارب العالمية لكل من الدول المتقدمة خصوصا التجربة الماليزية في منح القروض، ايقنت الدولة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في التنمية الشاملة، انشات عدة اجهزة مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM سنة 2004 و الصندوق الوطني للتامين عن البطالة كجهاز دعم سنة 2010. والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ سنة 1996، او ما يسمى حاليا بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيتة ANADE لتلعب هذه الأخيرة دور فعالا في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا الفصل سنسلط الضوء على جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، كيفية الاستفادة من مشاريع هذا الجهاز وكذا الاجراءات وكيفية تمويل المشاريع.

المبحث الاول : عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم آليات الدعم وإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في تطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال ما تقدمه من امتيازات لتشجيع الشباب حاملي المشاريع.

المطلب الأول: تعريف بالوكالة وهيكلها التنظيمي.

اولا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة[1]، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وكذا نشر الثقافة المقاولية لدى الشباب، و تتواجد على مستوى 52 وكالة عبر كل ولايات الوطن

وأسندت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب رسميا إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة بعدما كانت تابعة لوزارة العمل وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-110المؤرخ في 12 رمضان عام 1441الموافق لـ 05 مايو سنة2020 [2].

و حسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها. وعليه، فإن هذه الوكالة ستحمل تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وهي هيئة ذات طابع خاص[3].

---

1 -المواد 03 و04 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996 **والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي** المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، رقم 52 المؤرخة في 1996/09/11، ص12-16.

2 -المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 20-110المؤرخ في 12 رمضان عام 1441الموافق لـ 05 مايو2020 ، يسند الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب رسميا إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية العدد 27 المؤرخة في 06 مايو 2020، ص09.

3 – المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 **والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي ويغير تسميتها**، الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 70، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر2020، المادة 1، ص9.

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمجموعة من المهام تتمثل في [1]:

- تدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في اطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع المرشحين للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعلانات الي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الاخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم الوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- عقد اتفاقيات اطار مع العديد من المؤسسات والوزارات قصد إيجاد سوق للمستثمرين الشباب وبالتالي ضمان استمرارية المؤسسة.
- اعداد بطاقة جغرافية للمهن، وفق طبيعة كل منطقة بالإضافة معرفة احتياجات كل منطقة ورفعها للمديرية العامة والهيئات العليا قصد إيجاد مشاريع تتلاءم واحتياجات المنطقة.

ومن الاهداف الاساسية لهذا الجهاز [2]:

- تشجيع خلق النشاطات لفائدة الشباب اصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والاجراءات الرامية الى ترقية تشغيل الشباب قصد تحسي أوضاعهم الاجتماعية.
- التقليل من نسبة البطالة عن طريق الاستثمار الواسع.
- خلق الثروة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

وتلعب الوكالة دورا توجيهيا واعلاميا كبيرا بفضل شبكتها عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال:

- حملات اعلامية وتحسيسية متواصلة خاصة مع الجامعات ومراكز التكوين المهني وذلك من خلال دور المقاولاتية بجميع جامعات الوطن ودار المرافقة الخاصة بالتكوين المهني.
- اسلوب المرافقة الفردية الذي تتبع مع كل شاب مبادر عبر جميع مراحل انشاء المشروع.
- المجهودات التي تلعبها الوكالة لمعرفة امكانيات واحتياجات كل منطقة في التراب الوطني، وتقديمها للشباب بغية الاستثمار فيها .
- تشجيع كل اشكال التدابير الاخرى الرامية الى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الاولي.

1 - المادة رقم 06 المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل السباب وتحديد قانونها الأساسي المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية، رقم 52 المؤرخة في 1996/09/11، ص12-13.

2 - مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجزائر ،2004، ص29-30.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

شكل رقم (01) الهيكل التنظيمي للمديرة العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

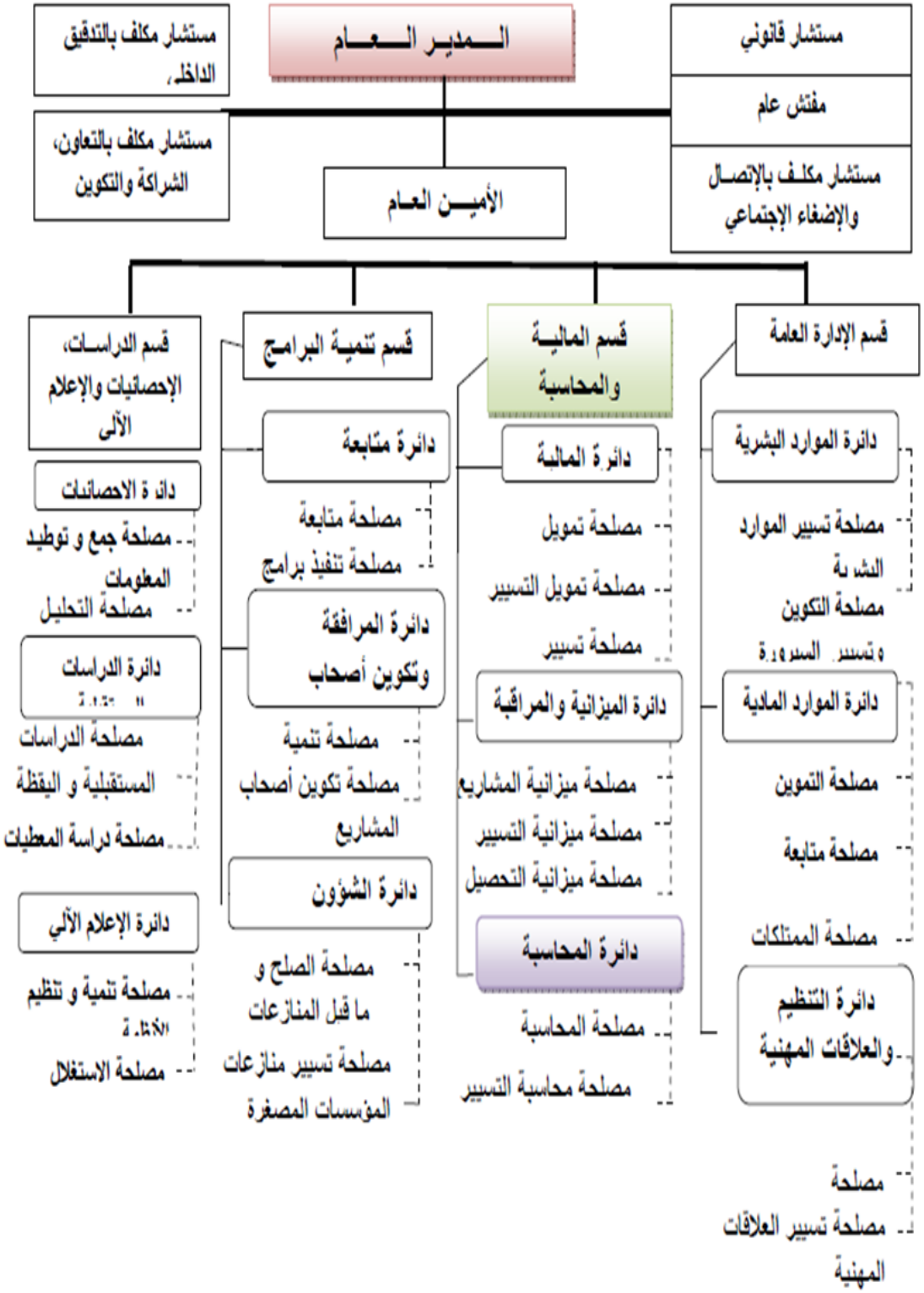

المطلب الثاني : شروط الاستفادة من الإعانات المالية والامتيازات الجبائية .

للاستفادة من إعانات الوكالة يجب على الشاب أو الشباب الراغبين في إنشاء مشاريع أن يستوفوا الشروط المجتمعة التالية:

بالنسبة للشروط الخاصة بالوكالة [1]

- أن يتراوح عمر الشاب أو الشباب مابين 19 و35 سنة وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة 03مناصب عمل دائمة على الأقل (بم في ذلك الشركاء) يمكن رفع السن الى 40 سنة.
- أن يكون الشاب ذو تأهيل مهني أو ملكات معرفية معترف بها.
- تقديم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد.
- ان يكون عاطل عن العمل أثناء تقديم طلب الاعانة.

كما تمت اضافة شروط اخرى وهي [2]:

- أن ينخرط الشاب المستثمر في صندوق ضمان القروض في حالة التمويل الثلاثي.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال طالب للعمل.
- أن لا يكون مسجلا في جامعة أو معهد أو مركز تكوين الا في حالة تحسين مستوى نشاطه وذلك أثناء تقديم طلب الاعانة.
- أن يكون غير مستفيد من اعانة أخرى في اطار انشاء نشاط.
- أن يقوم بالتسجيل الكترونيا في موقع الوكالة على الانترنت.
- أن يتم قبول ملفه من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل مشاريع الاستثمار.

اما فيما يتعلق بالقرض البنكي[3]:

- تحقيق المساهمة الشخصية للشباب و تسوية الوضعية الإدارية للشباب .
- يقوم البنك بدراسة الملف ، سمعة الشباب، وضعيتهم و يتعرف علي قدرتهم الائتمانية عن طريق مقابلة العميل و دراسة مقدرته علي توليد الدخل ،و دراسة ما يحيط بالمشروع من كل الجوانب.
- التسجيل في السجل التجاري.
- يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض ودفع اشتراكاتهم فيه.

1 - المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 09 رجب 1424 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2003؛ المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11-103 مؤرخ في 6 مارس 2011، الذي يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية العدد14 ، مارس 2011، ص 19.

2 - شروط التأهيل، الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع 2020/01/13.

3 - احمد بن خيرة، دور المؤسسة المصغرة في اطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الوطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 06و 07 ديسمبر 2017، ص 06.

في حالة استثمار توسعة المشروع

- تسديد نسبة 70 %من القرض البنكي
- تسديد كامل اقساط البنك البكي عند تغيير البنك او طريقة التمويل من الثلاثي الى الثنائي.
- تسديدا مستحقا القرض بدون فائدة بانتظام.
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الاجابي للمؤسسة المصغرة.

المطلب الثالث: صيغ التمويل لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

لقد حددت شروط الاستفادة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وفق ما نصت عليه أحكام المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 20-374 مؤرخ في 16 ديسمبر سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2003، الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها.

حيث تم تحديد ثلاثة صيغ للتمويل الأولى تسمى التمويل الثلاثي والثانية التمويل الثنائي و الصيغة الثالثة تسمى بالتمويل الذاتي، وعلى الشاب أن يختار إحدى هده الصيغ لتمويل مشروعه وفق قدرته المالية في دفع المساهمة الشخصية.

أولا: التمويل الثلاثي :

وهو التمويل الأكثر توجها من طرف أصحاب المشاريع في السنوات الأخيرة حيث تبلغ نسبة مساهمة البنك من المشروع 70%، والمدة الكلية لتسديد القرض هي اثنا عشر سنة منها 7 سنوات للقرض البنكي مقسمة كالتالي:

- سنة ونصف :معفى من التسديد
- خمس سنوات05: تسديد القرض البنكي الذي نسبته 70% .
- خمس سنوات الأخيرة: تسديد قرض الوكالة .

أ- بالنسبة للشباب البطال وكذا الطلبة الجامعيين .

حيث يتضمن تمويل البنك و الوكالة ودفع مساهمة شخصية حسب النسب التالية:

الجدول رقم (05): صيغة التمويل الثلاثي في جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالنسبة للبطالين.

الشركاء	النسبة %
المساهمة الشخصية	**05**
مساهمة الوكالة	**25**
مساهمة البنك	**70**

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على تصريح المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ب- بالنسبة للعمال أو من لديهم سجل تجاري أو بطاقة حرفي او فلاح

الجدول رقم (06): صيغة التمويل الثلاثي في جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالنسبة للعمال او من لديهم سجل تجاري او بطاقة فلاح.

المناطق / المساهمة	بالنسبة لمناطق شمال	بالنسبة لمناطق الهضاب العليا والمناطق الخاصة	بالنسبة لمناطق الجنوب
المساهمة الشخصية	**%15**	**%12**	**%10**
مساهمة الوكالة	**%15**	**%18**	**%20**
مساهمة البنك	**%70**	**%70**	**%70**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على صيغة التمويل في المرسوم التنفيذي رقم 20-374 .

ثانيا: التمويل الثنائي.

يتضمن مساهمة الوكالة و المساهمة الشخصية دون اللجوء إلى التمويل البنكي وتصبح النسب كالتالي:

- تكلفة المشروع أقل او يساوي 10 مليون.

الجدول رقم (07): صيغة التمويل الثنائي في جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المشاركون	النسبة %
المساهمة الشخصية	50
مساهمة الوكالة	50

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على صيغة التمويل في المرسوم التنفيذي رقم 20-374.

يساهم في هده الصيغة صاحب المشروع بـ 50% والوكالة بـ 50 % ومنه نلاحظ أن مبلغ القرض بدون فائدة الذي تساهم به الوكالة وصاحب المشروع متساوي، تكون المدة الكلية لتسديد القرض بدون فائدة هي 6 سنوات كالتالي :

- السنة الأولى: تأجيل التسديد
- الخمس سنوات اللاحقة: تسديد قرض الوكالة التسديد عن طريق أقساط سداسية متساوية بمجموع 10أقساط (يمثل كل قسط نسبة 10% من قيمة القرض بدون فائدة)

ثالثا: التمويل الذاتي.

وهو أن يدفع صاحب المشروع كل أعباء المشروع أي أن تكون مساهمته الشخصية بنسبة 100 % مقابل الحصول على الامتيازات الضريبة والجبائية. كما هو مبين في الشكل التالي :

- تكلفة المشروع أقل أو يساوي 10 مليون دج.

الجدول رقم (08):صيغة التمويل الذاتي في جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المساهمة الشخصية
%100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على صيغة التمويل الذاتي.

المطلب الرابع : الامتيازات الجبائية والشبه جبائية.

اولا خلال مرحلة الانجاز

يستفيد أصحاب المشاريع المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من عدة امتيازات أهمها [1]:

بعد استكمال انجاز المشروع و قبل الانطلاق في النشاط ، بغرض الاستفادة من قرار منح الامتيازات الخاصة بفترة الاستغلال، و المتمثلة في:

– الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة 3 سنوات ، 6 سنوات أو 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداءا من تاريخ إتمامها .

1- المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 09 رجب 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر 2003 المعدل و المتمم، بالمرسوم التنفيذي رقم 13-253 المؤرخ في 23 شعبان 1434 الموافق لـ 02 جويلية 2013 الذي يحدد شروط الاعانة الاعانة المقدمة للشباب ومستواها، الجريدة الرسمية العدد 35، جويلية 2013،ص 13.

خلال مرحلة التوسعة

تخص مرحلة توسيع القدرات الإنتاجية المؤسسات التي تم تمويلها و التي تطمح بعد انقضاء فترة الإعفاء الضريبي إلى التوسيع نشاطها من خلال اقتناء تجهيزات جديدة من أجل تلبية الطلب الزائد للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصغرة؛ أو لاقتناء أجهزة بإمكانها تحسين نوعية خدماتها للاستجابة لمتطلبات السوق.

أ- شروط الاستفادة من مرحلة التوسيع:

- استفادة فترة الامتيازات الجبائية المتعلقة بمرحلة الإنشاء.
- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي ونسبة 50% من القرض بدون فائدة ANADE في حالة التمويل الثلاثي.
- تسديد نسبة 100% من القرض بدون فائدة ANADE في حالة التمويل الثنائي.
- تسديد كامل للقرض البنكي و القرض بدون فائدة ANADE في حالة تغيير البنك أو صيغة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي أو التمويل الذاتي.
- التسديد في الأجل المحدد للقرض البنكي و القرض بدون فائدة ANADE؛ في الحالات التي تجاوز فيها التسديد النسب المطلوبة أعلاه.
- تقديم الحصائل السنوية الثلاثة الأخيرة بنتائج إيجابية.(الحصائل السلبية المتعلقة بالاستثمار الإضافي مقبولة)؛
- توفير كامل التجهيزات الأساسية المقتناة في مرحلة الإنشاء.
- يمكن للمستثمر الذي تم تمويل مشروعه بصيغة التمويل الثنائي أو الثلاثي توسيع نشاطه بصيغة التمويل الذاتي؛
- تخضع مرحلة التوسيع لنفس قواعد مرحلة الإنشاء.
- الامتيازات الخاصة بمرحلة التوسع هي نفسها الممنوحة عند مرحلة الإنشاء؛

الامتيازات الجبائية الممنوحة في هذه المرحلة تتعلق فقط بالاستثمارات الجديدة لمرحلة التوسيع. تحديد الحصة النسبية بالمقارنة مع المساهمات الإجمالية.

المطلب الخامس: احصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

مولت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .منذ انشائها الى غاية 30 جوان 2019 مشروع، عب كامل ولايات الوطن، موزعة على عدة نشاطات والجدول التالي يبين توزيع المشاريع حسب القطاع مع عدد المناصب المستحدثة [1].

[1] - *Ministère de l'Industrie et des Mines,* ***Bulletin d'Information Statistique de la PME****,N°34,novembre 2019,p25*

جدول رقم (09) تمويل المشاريع حسب نشاط القطاع في جهاز دعم وتنمية المقاولاتية .

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	عدد المناصب المستحدثة
الفلاحة والصيد البحري	58314	15.31	**140771**
الحرف	42998	11.27	**126245**
الاشغال العمومية والري	34838	9.13	**101939**
الصناعة	26740	07.01	**77133**
الصيانة	10271	02.69	**77133**
المهن الحرة	11356	02.97	**25485**
الخدمات	108003	28.32	**251301**
النقل	88907	23.3	**164040**
المجموع	381427	100	**910297**

من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة الصناعة والمناجم

جدول رقم(10) تمويل المشاريع حسب جنس صاحب المشروع دعم وتنمية المقاولاتية .

الجنس	عدد المشاريع	النسبة %
نساء	39495	10.35
رجال	341932	89.65
المجموع	381427	100

من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة الصناعة والمناجم

المبحث الثاني : تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بغرداية

المطلب الاول منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على مختلف تساؤلات الدراسة ومناقشة فرضياتها اعتمدنا في دراستنا هذه على ثلاثة مناهج مكملة لبعضها البعض كون المعلومات المراد الوصول اليها تختلف من حيث المنشأ والمكان والزمان وكذلك كيفية الحصول عليها، الأمر الذي استدعى التطرق الى المناهج التالية:

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي:**

في الفصل النظري للدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي، والذي يعرف على أنه محاولة الوصول الى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة ألا و هي" اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، وذلك للوصول الى فهم أفضل وأدق وتوضيح السلبيات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها.

ويتسم المنهج الوصفي بأنه يقرب الباحث من الواقع، حيث يدرس الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق أو بتعبير كمي حول خصائص وسمات الواقعة، وذلك نظرا لطبيعة الدراسة.

وكان ذلك من خلال التطرق الى مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دورها، أهميتها وكذا آليات تمويلها.

بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني وتحليل هذه الإحصائيات.

- ✓ **المنهج التاريخي:**

والذي يعرف على أنه البحث الذي يسجل ما مضى من وقائع وأحداث في الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية دقيقة، بقصد التوصل الى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

حيث اتبعنا هذا المنهج عند حديثنا عن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من من 1998 غاية 2020، من أجل تتبع بعض الوقائع التاريخية والتسلسلات الزمنية لبعض المراحل التاريخية عن تطور هذه المؤسسات .

✓ **منهج دراسة حالة:**

في الفصل الثاني والمتمثل في الدراسة التطبيقية باختيارنا للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية غرداية للقيام بالدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي.

وهي تلك الدراسة التي تركز الاعتماد على حالة واحدة قائمة بذاتها بفرد أو جماعة شركة أو بلد، وذلك من خلال جمع البيانات عن الوضع الراهن للحالة والرجوع الى الأوضاع السابقة لها وهو التعرف على كافة العوامل المؤثرة فيها، وتكمن أهميته في التركيز على دراسة موضوع معين.

واستخدمنا في ذلك مجموعة من الأدوات المنهجية والمتمثلة في الملاحظة والمقابلة والوثائق المتحصل عليها من الوكالة.

المطلب الثاني :تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة غرداية.

اولا: تقديم وكالة غرداية

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولالتية بولاية غرداية تم إنشاؤه في 14 فيفري 1998 وهي هيئة ذات طابع عمومي تعمل تحت وصاية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلف بالمؤسسات المصغرة ، تقوم الوكالة بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية تهدف لتشجيع الشباب لإنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات و ترقية ونشر الفكر المقاولاتي. الجدول التالي يوضح معلومات حول فرع غرداية.

جدول (11) يوضح تاريخ افتتاح الوكالة والفروع التابعة لها في ولاية غرداية

العنوان	.حي 08ماي 1945وسط المدينة
تاريخ الافتتاح	14/02/1998
عدد الموظفين	35
نوع الاستغلال	كراء

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معلومات مقدمة من الوكالة

جدول رقم (12): توزيع موظفين وكالة غرداية حسب المؤهل العلمي

	رجال	نساء	المجموع
إطار سامي	01	00	01
إطار	19	09	28
عمال التحكم	00	02	02
عمال التنفيذ	04	00	04

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

الفروع التابعة لوكالة غرداية:

كما تظم وكالة غرداية ثلاث ملاحق نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (13): توزيع الفروع التابعة لوكالة غرداية

الملحقة	تاريخ الافتتاح	العنوان	عدد الموظفين
ملحقة القرارة	23 مارس 2003	مركز التبادل الريفي لقرارة	03
ملحقة متليلي	20 جانفي 2009	حي الامير عبد القادر متليلي	02
ملحقة المنيعة	3 فيفري 2010	وسط المدينة المنيعة	04
ملحقة غرداية	19 ماي 2014	شارع معمر رواني، غرداية	07

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من الوكالة

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع غرداية.

تسير وكالة غرداية وفق هيكل تنظيمي مكون من عدة مصالح، ياتي على رأس هرم الهيكل التنظيمي مدير الفرع الذي يقوم بتسيير الوكالة و تنسيق بين المصالح داخلها وجميع الفروع التابعة لها القرار، متليلي، المنيعة، غرداية من جهة و المؤسسات الإدارية و المالية التي لها علاقة مباشرة بالوكالة من جهة أخرى، وهذا كما هو مبين في الشكل رقم (11) و الذي يوضح مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع غرداية.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للوكالة

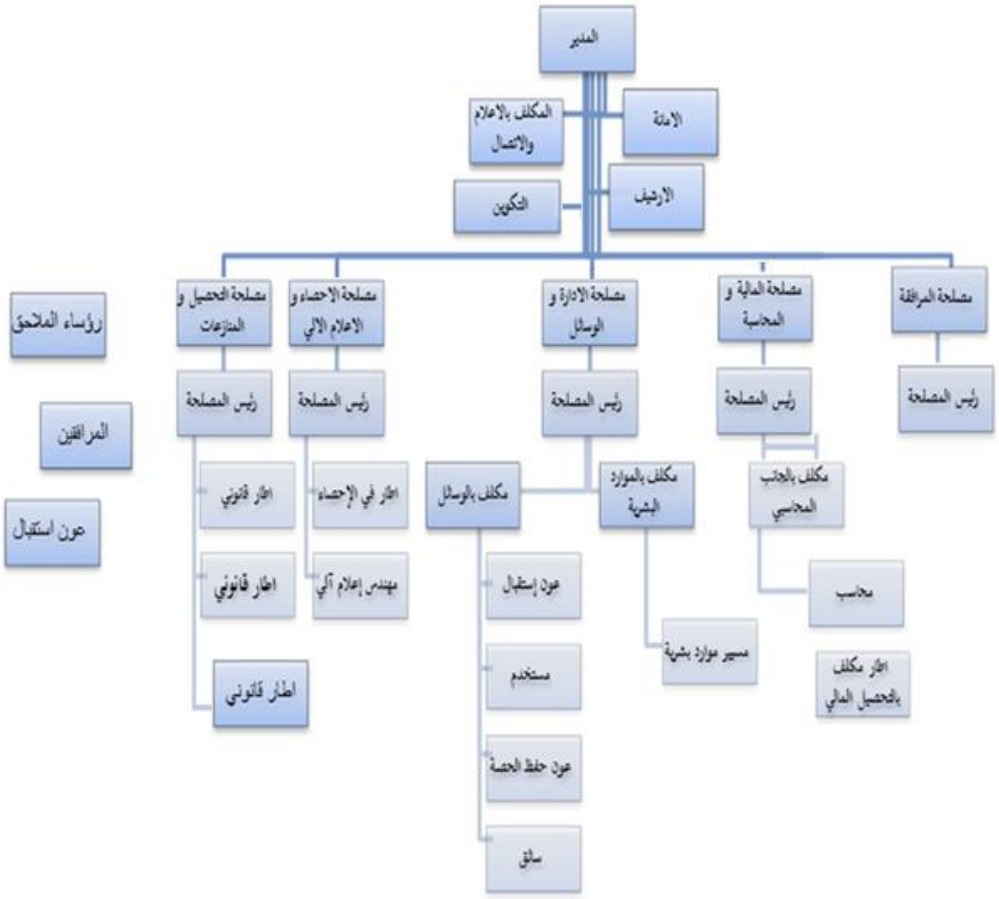

المطلب الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تنمية المؤسسات من خلال حصيلة انجازات الوكالة

جدول رقم (14) يمثل توزيع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ الانشاء الى غاية 2020/12/31

السنوات	عدد المشاريع	النسبة		السنوات	عدد المشاريع	النسبة
1998	32			2010	246	4.99
1999	151			2011	590	1197
2000	150			2012	374	7.59
2001	122			2013	323	6.55
2002	215			2014	443	8.99
2003	234			2015	264	5.36
2004	162			2016	127	2.58
2005	216			2017	64	1.29
2006	228			2018	49	1.1
2007	173			2019	41	0.83
2008	211			2020	32	0.64
2009	462					

المصدر: بناءا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بغرداية.

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ ان عدد المشاريع خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 الى 2008 كانت عدد قليل جدا من المشاريع وهذا راجع لعدة اسباب نذكر منها:

- ارتفاع المساهمة الشخصية طيلة هذه الاعوام بحيث كانت تصل الى 25 % من القيمة الاجمالية للمشروع .
- كانت هذه المشاريع تمول بنسبة فائدة بنكية تصل الى 07 % عند استرداد القرض البنكي وولاية غرداية من الولايات المتمسكة بالتعاليم الدينية ، كانت اغلب المشاريع الممولة في هذه الفترة هي مشاريع ذات تمويل ثنائي.

اما الفترة من 2009الى غاية 2014 شهد ارتفاع كبير في عدد المشاريع، بحيث شهدت سنة 2011 اكبر عدد من المشاريع الممولة خلال سنة واحدة بعدد 590 ، نتيجة فتح كل مجالات الاستثمار ، وكذا تحسن ظروف الاستثمار في الجزائر بصفة عامة وذلك من خلال:

- اعطاء الاهمية لقطاع المؤسسات المصغرة والمتوسطة هذا من جهة ومن جهة اخرى تخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 05 %الى 01 و 02 %.
- قيام عدة اجراءات ادارية تتمثل اساسا في نوعية المرافقة المقاولاتية ، الامر الذي ادى في تحسين خدمات الوكالة وبالتالي اقبال الشباب على هذه المشاريع.
- قيام الوكالة بتقليص الإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات والهيئات التي يجب الاتصال بها قصد التخفيف على الشباب .

الا انه وبداية من سنة 2015 قررت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا العمل بإجراءات جديدة والمتمثلة اساسا في شرط المؤهل العلمي بحيث اصبح المستفيد من جهاز الوكالة لابد ان يكون ذو تأهيل علمي سواءا من خريجي مراكز التكوين المهني او من خريجي الجامعات ، اي اعطاء الاولوية للمشاريع ذات النوعية والتي تقدم قيمة مضافة للتنمية المحلية.

كما انه من بين الإجراءات التي اتخذتها جميع اجهزة الدعم هي اعادة الرسم على القيمة المضافة (TVA) الامر الذي ادى الى نقص الاقبال على الاستفادة من هذه المشاريع.

وهذا ما لا حضناه في الجدول بحيث ان سنة 2015 سجلت 264 مشروع حتى تقلص الى 32 مشروع سنة 2020.

بالإضافة الى الاجراءات التي قامت بها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا فان هناك عدة عراقيل ساهمت في تراجع الشباب في انشاء مؤسساتهم الخاصة نذكر منها :

- عدم استقرار القوانين والتشريعات التي تحكم وتسير المؤسسات المصغرة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- صعوبة الحصول على عقار صناعي او مكان لإنشاء المشروع يؤدي الى الغاء الشاب لمشروعه.
- عدم ايصال المعلومة للشباب خاصة في المناطق النائية بالامتيازات التي تقدمها الدولة للشباب في حال انشاء مشاريعهم الخاصة.
- ترشيد الانفاق خاصة بعد انهيار اسعار البترول سنة 2015، واتباع الدولة الجزائرية لسياسة التقشف .

جدول رقم(15) يمثل تمويل المشاريع حسب نوع التمويل

عدد المشاريع	4 874
تمويل ثنائي	1 856
تمويل ثلاثي	3 018

المصدر: بناءا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بغرداية.

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ ان مجموع المشاريع الممولة حسب التمويل الثلاثي تفوق عدد المشاريع الممولة حسب التمويل الثنائي.

وبناءا على معطيات سابقة حول نوع التمويل في وكالة غرداية، نلاحظ ان الشباب المستثمر توجه نحو نوعية التمويل الثلاثي خاصة بعد سنة 2010، بحيث ان عدد المشاريع الممولة ومنذ انشاء الوكالة سنة 1996 والى غاية 31 ديسمبر 2009 هو 2599 مشروع، 64% من هذه المشاريع ذات تمويل ثنائي وان 36% من هذه المشاريع ذات تمويل ثلاثي .

الا انه ومع بداية سنة 2010 وضعت الوكالة عدة تسهيلات مالية وجبائية ساعدت الشباب على التوجه الى هذا النوع من التمويل كما هو مبين في الجدول نذكر منها.

- تقليص نسبة المساهمة الشخصية من 5 % الى 1و 2 % من قيمة المشروع، شجع خريجي مراكز التكوين المهني وكذا الطلبة الجامعيين الاستثمار في هذا التمويل.
- تمديد اجال تسديد الاقساط الى 13 سنة شجع الشباب في الاستثمار في هذا النوع من التمويل.

كل هذه الاجراءات غيرت من توجه الشباب في ولاية غرداية من التمويل الثنائي الى التمويل الثلاثي .

جدول رقم(16) يمثل توزيع عدد المشاريع الممولة حسب النشاط

النشاط	المشاريع الممولة	النسبة %
الفلاحة	764	15,66%
الحرف والصناعة التقليدية	399	8,19%
اشغال عمومية والري	533	10.94
الصناعة	374	7,68%
الصيانة	134	2,75%
الاعمال الحرة	149	3,06%
الخدمات	1266	25,97%
نقل	1255	25.74
المجموع	4 874	100%

المصدر: بناءا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بغرداية.

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ ان قطاعي كل من الخدمات والنقل شهد اكبر نسبة من المشاريع الممولة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بعدد مشاريع 1266 مشروع بالنسبة للخدمات و1255 مشروع بالنسبة لنقل بكل اشكاله وهذا راجع لعدد المشاريع المدرجة في كلتا النشاطين.

ففي قطاع الخدمات لوحده نجد اكثر من المأت من النشاطات مثل (النجارة، الالمنيوم، وكالات الاشهار، مكاتب المحاماة، مكاتب التوثيق، العيادات الطبية....الخ).

اما قطاع النقل فله هو الاخر مجموعة من النشاطات مثل (نقل عمومي للبضائع، نقل المسافرين، سيارات الاجرة، كراء السيارات، كراء معدات الاشغال العمومية...الخ)، هذا من جهة . ومن جهة اخرى شهدت سنوات من 2011 الى 2013 الغت التجميد على انشطة النقل مما ادى بالشباب الى التوجه الى هذا القطاع وبكثرة .

بالنسبة لباقي القطاعات فنجد ان قطاع الفلاحة يحتل المرتبة الثالثة من حيث تمويل المشاريع بعدد 764 مشروع وبنسبة 15.66% وهذا راجع لكون ولاية غرداية منطقة فلاحية بامتياز خصوصا في منطقتها الجنوبية ومعني بذلك كل من بلديات المنيعة، حاسي الفحل ،منصورة وسبسب. نشير بالذكر ان سنة 2014 شهدت ازمة وطنية للحليب، الا ان هذه الازمة لم تمس ولاية غرداية بسبب كثرة مربي الابقار .

بالنسبة للقطاعات التي شهدت نسب متوسطة فنجد كل من الحرف والصناعة التقليدية، الاشغال العمومية والري وكذا الصناعة فلقد شهدت نسب متفاوتة بين 10 % و7 % فنجد ان قطاع الاشغال العمومية مول 533 مشروع وهو عدد متوسط اذا ما قارناه بالإنجازات التي تقوم بها الولاية سنويا.

كما ان قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالنسبة لولاية كولاية غرداية والمشهورة بطابعها التقليدي وجدب السياح تسعى دائما الى فتح اسواق و محلات للحرف والصناعة التقليدية ، الامر الذي يجعلنا نطالب باستحداث مشاريع جديدة في هذا القطاع.

جدول رقم (17) يمثل توزيع المشاريع الممولة حسب جنس صاحب المشروع

النشاط	المشاريع الممولة	رجال	نساء	نسبة النساء%
الفلاحة	764	685	79	10,4
الحرف والصناعة التقليدية	399	320	79	19,9
اشغال عمومية والري	533	517	16	3,0
الصناعة	374	334	40	10,7
الصيانة	134	130	4	3,0
الاعمال الحرة	149	117	32	21,5
الخدمات	1266	1050	216	17,1%
نقل	1255	1238	17	3.2
المجموع	4 874	4 391	483	10

المصدر: بناءا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بغرداية.

الملاحظ في الجدول رقم (17) ان المشاريع النسوية لم يكن مستقرا ، كما ان مجموع هذه المشاريع التي مولتها وكالة غرداية منذ الانشاء سنة 1998 الى غاية سنة 2020 بلغ 484 مشروع بنسبة 9.81% وهو عدد ضعيف جدا .

كما انه ومن خلال الجدول نرى ان اكبر نسبة من المشاريع الممولة بالنسبة للمرأة هي قطاعي الحرف والصناعة التقليدية بمجموع 79 مشروع وبنسبة 19.9 % هذه المشاريع لا تعتبر مشاريع استثمارية بل هي مشاريع منزلية موجهة للمرأة الماكثة بالبيت وهي في العموم مشاريع تقليدية.

اما عن قطاع الخدمات فنجد مجمل هذه الخدمات هي عبارة عن خدمات مكتبية كوكالات الاشهار والمهن المقننة ك(التوثيق-المحاماة-الطب...الخ).

للاضافة فقط فان المشاريع النسوية سجلت اضعف نسبة خلال سنة 2011 بنسبة 3.55%. اي من اصل 590 مشروع كان عدد المشاريع النسوية 17 فقطّ، وهذه نسبة لا ترقى لطموحات الدولة الجزائرية التي تحاول ادماج العنصر النسائي في انشاء مؤسسات مصغرة .

وعلى ظل هذه النسبة قامت الدولة الجزائرية وكذا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا بعدة اجراءات قصد تمكين المرأة من ولوج عالم المقاولاتية من بينها:

- المقاربة الاستراتيجية للدولة لتنمية وتعزيز المقاولاتية النسوية سنة 2012، والتي تنص على وضع اجهزة الدعم لدعم المقاولاتية النسوية و ضمان لها مرافقة فعالة لتقليل الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها النساء الراغبات في التوجه نحو المقاولاتية .
- تشجيع النساء على انشاء مشاريع مصغرة ومتوسطة ومتنوعة تشمل المجالات المختلفة وليس المجال الحرفي والخدماتي فقط .
- تشجيع النساء على انشاء مشاريع في مختلف الوطن من بينها مناطق الظل والمرأة الماكثة في البيت .

بناءا على هذه المقاربة وهذه التوصيات نلاحظ انه وابتداء من سنة 2015 زادت نسبة المشاريع النسوية ، فقد سجلنا خلال سنة 2016 ما نسبته 18.12% مشروع نسوي ، وفي سنة 2018 سجلنا نسبة 22.45% وهي اعلى نسبة ، لتستقر خلال السنوات الاخيرة فوق نسبة 20% وهي نسبة مناسبة مقارنة بنسبة المشاريع النسوي في العالم.

جدول رقم (18) يمثل توزيع عدد المناصب المستحدثة في كل قطاع

النشاط	المشاريع الممولة	عدد العمال	نسبه مساهمة كل قطاع
الفلاحة	764	2 246	18.141
الحرف والصناعة التقليدية	399	1 271	10.26
اشغال عمومية والري	533	1724	13.92
الصناعة	374	1 308	10.56
الصيانة	134	342	2.76
الاعمال الحرة	149	377	3.04
الخدمات	1266	3 012	24.33
نقل	1255	2142	17.30
المجموع	4 874	12 377	100

المصدر: بناءا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بغرداية.

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ ان للوكالة دور مهم في استحداث مناصب شغل جديدة من خلال تمويلها للمشاريع الصغيرة، بحيث انه خلال العشرية الممتدة من سنة 2010 الى غاية 2020 شهدت زيادة كبيرة في استحداث مناصب الشغل ، بحيث شهد سنة 2011 توظيف 1133 ، وسنة 2012 توظيف 1175، لتشهد اكبر عدد من استحداث مناصب الشغل سنة 2014 بتوظيف 1258 الامر الذي ساعد في تقليص نسبة البطالة في ولاية غرداية.

ان هذا الكم الهائل من مناصب الشغل التي استحدثها وكالة غرداية ما كان الا لنتيجة سياسة اتخذتها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا، وطبقتها على كل الوطن والتي تتمثل اساسا في .

- الزامية توظيف ثلاث عمال على الاقل في المشاريع المنشأة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- تسهيل الاجراءات الادارية مما ساعد على استحداث المشاريع وبالتالي استحداث مناصب شغل.
- الامتيازات الممنوحة للشباب اصحاب المشاريع من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل في حالة توظيف اكثر من عاملين فان الوكالة تتكفل براتب عاملين اخرين عن طريق عقد العمل المدعم (*CTA*).

- الامتيازات الممنوحة لأرباب العمل من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء بما فيها اصحاب المؤسسات المصغرة والمتمثلة اساسا في تخفيض نسبة الاشتراكات السنوية.

كل هذه الامتيازات والتسهيلات جعل للوكالة دور هام على المستوى الوطني في تقليص نسبة البطالة من خلال استحداث 93140 منصب على المستوى الوطني سنة 2014، وانخفاض نسبة البطالة الى 9.80% سنة 2014.[1]

[1] - الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المبحث الثالث: نماذج لمؤسسات منشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولالتية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى 04 مؤسسات تمت مرافقتهما و دعمهما من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–وكالة غرداية– .

المطلب الاول : مؤسسة ذات نشاط صناعي

أولا : تعريف مؤسسة

هي مؤسسة لانتاج التمور ومشتقاتها، أنشأت بتاريخ 05 جانفي 2015 ، على يد مستثمرة متحصلة على شاهدة الليسانس في الفلاحة ، بولاية غرداية، تشتغل بتعداد يصل إلى 12 عامل دائم.

❖ **بطاقة تقنية عن مؤسسة .**

- **قطاع النشاط:** صناعي انتاجي
- **التأسيس:** 05 جانفي 2015.
- **المؤسس:** مستثمرة متحصلة على شاهدة الليسانس في الفلاحة
- **الموقع:** ولاية غرداية.
- **عدد العمال:** 12 عامل.
- **قيمة الاستثمار:** 9.500.000.00 دج.
- **نوع التمويل:** ثلاثي.
- **المنتجات:** مشتقات انواع التمور

ثانيا : مرحلة الإنشاء.

- تقدمت السيدة إلى الوكالة بتاريخ 27 ابريل 2014 قصد الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالملف وكذا مراحل انجاز المشروع.
- تم ايداع الملف بتاريخ 05 ماي 2014 ، بحيث تم التحقق من عدم انخراط المستثمرة من كل من CNAS و CASNOSو CNAC و كذا ANGEM.
- بتاريخ 05 جوان 2014 اجتاز لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع بحيث تمت المصادقة على المشروع ، وتم استلام شهادة تأهيل المشروع في 08 جوان 2014.
- بتاريخ 09 جويلية 2014 تم تسليم الموافقة البنكية كالتزام من البنك على تمويل المشروع .

- كما تمت معاينة محل المشروع بتاريخ 11 نوفمبر 2014 اين ابدى كل من البنك وكذا الوكالة على موافقتهم على المحل دون تحفظات

ثالثا: الانشاء القانوني للمؤسسة :

بعد استكمال المستثمرة للملف الإداري توجه للإنشاء القانوني للمؤسسة (سجل تجاري او بطاقة حرفي) والانتساب الى صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء (CASNOS) تم الانتساب إلى صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الذي كان بتاريخ 03 ديسمبر 2014 . تم فتح حساب بنكي ودفع المساهمة الشخصية. انشات المستثمرة مؤسستها بواسطة سجل تجاري بتاريخ 13 نوفمبر 2014 .

رابعا: تمويل المشروع: ويتم عبر مرحلتين هما :

المرحلة الاولى: تسليم شيك بقيمة 10% للمستثمر الذي يسلمه للمورد هدا الاخير ملزم بإحضار جمع العتاد في اجال لا تتعدى 20 يوم الى محل مقر المؤسسة .

بتاريخ 05 جانفي 2015 تم تسليم شيك بقيمة 10% للسيدة صاحبة المشروع .

وبتاريخ 08 فيفري 2015 وبحضور كل من ممثل البنك وكذا ممثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية تمت معاينة العتاد اين تم قبول كل العتاد دون تحفظات .

المرحلة الثانية : تسليم شيك بقيمة 90% للمستثمر الذي يسلمه للمورد.

في هذه المرحلة لا بدى من المستثمر التقرب من الوكالة لتحديد موعد معاينة انطلاق المشروع وهذا ما قامت به المستثمرة بتاريخ 24 ابريل 2016.

الجدول رقم (19): توزيع قيمة الاستثمار حسب مساهمة كل من (المستثمر، الوكالة، البنك) في المشروع.

الشركاء	النسبة %	المبلغ
المساهمة الشخصية	02	190.000.00 دج
مساهمة الوكالة	28	2.660.000.00 دج
مساهمة البنك	70	6.650.000.00 دج
قيمة المشروع		9.500.000.00 دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المطلب الثاني : مؤسسة ذات نشاط صناعي

اولا : تعريف مؤسسة

هي مؤسسة لتربية الابقار، أنشأت سنة 20 نوفمبر 2016 ، على يد مستثمر متحصل على شهادة الكفاءة المهنية في تربية الابقار، في المقر الاجتماعي الذي يقع في بلدية ضاية بن ضحوة ولاية غرداية، تشتغل بتعداد 04 عمال.

❖ **بطاقة تقنية عن مؤسسة** .

- **قطاع النشاط**: فلاحي
- **التأسيس**: 20 نوفمبر 2016.
- **المؤسس**: مستثمر متحصل على شهادة من التكوين المهني .
- **الموقع**: بلدية ضاية بن ضحوة ولاية غرداية.
- **عدد العمال**: 04 عامل.
- **قيمة الاستثمار** : المبلغ الإجمالي للمشروع 5.044.252.00دج.
- **نوع التمويل**: ثلاثي.
- **المنتجات**: الحليب ومشتقاته

ثانيا : مرحلة الإنشاء.

- تقدم السيد إلى الوكالة بتاريخ 02 اوت 2015 قصد الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالملف وكذا مراحل انجاز المشروع.
- تم ايداع الملف بتاريخ 09 اوت 2015، بحيث تم التحقق من عدم انخراط المستثمر من كل من CNAS و CASNOSو CNAC و كذا ANGEM.
- بتاريخ 08 فيفري 2016 اجتاز لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع بحيث تمت المصادقة على المشروع ، وتم استلام شهادة تأهيل المشروع في 14 جانفي 2016
- بتاريخ 24 مارس 2016 تم تسليم الموافقة البنكية كالتزام من البنك على تمويل المشروع ،
- كما تمت معاينة محل المشروع بتاريخ 25 جويلية 2016 اين ابدى كل من البنك وكذا الوكالة على موافقتهم على المحل دون تحفظات.
- تم منح قرار تسليم الامتيازات الجبائية والاعانات المالية الخاصة بتاريخ 20 نوفمبر 2016.

- كما تم تكوين المستثمر من الفترة 04 اكتوبر 2016 الى غاية 06 اكتوبر 2016 حول كيفيات تسيير المؤسسة.

ثالثا: الانشاء القانوني للمؤسسة .

بعد استكمال المستثمر للملف الإداري يوجه المستثمر لإنشاء القانوني للمؤسسة (سجل تجاري او بطاقة حرفي، او بطاقة فلاح) و الانتساب الى صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء (CASNOS) تم الانتساب إلى صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الذي كان بتاريخ 22 جويلية 2016 . تم فتح حساب بنكي ودفع المساهمة الشخصية. انشأ المستثمر مؤسسته بواسطة بطاقة فلاح بتاريخ 07 اوت 2016

رابعا: تمويل المشروع. ويتم عبر مرحلتين هما :

المرحلة الاولى: تسليم شيك بقيمة 30% للمستثمر الذي يسلمه للمورد هذا الاخير ملزم بإحضار جمع العتاد في اجال لا تتعدى 20 يوم الى محل مقر المؤسسة.

بتاريخ 20 نوفمبر 2016 تم تسليم شيك بقيمة 10% للسيد صاحبة المشروع

بتاريخ 2017/01/18 وبحضور كل من ممثل البنك وكذا ممثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية تمت معاينة العتاد اين تم قبول كل العتاد دون تحفظات .

المرحلة الثانية : تسليم شيك بقيمة 70 % للمستثمر الذي يسلمه للمورد.

في هده المرحلة لا بدى من المستثمر التقرب من الوكالة لتحديد موعد معاينة انطلاق المشروع وهدا ما قامت به المستثمرة بتاريخ 07 ماي 2017.

الجدول رقم (20): توزيع قيمة الاستثمار حسب مساهمة كل من (المستثمر، الوكالة، البنك) في المشروع.

الشركاء	النسبة %	المبلغ
المساهمة الشخصية	02	103.921.00دج
مساهمة الوكالة	28	1.412.391.00 دج
مساهمة البنك	70	3.527.940.00 دج
قيمة المشروع		5.044.252.00دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المطلب الثالث: مؤسسة ذات نشاط خدماتي

اولا : تعريف مؤسسة

هي مؤسسة مدرسة خاصة ، أنشأت سنة 24 فيفري 2009، على يد مستثمر متحصل على شهادة مهندس دولة في الإلكتروني، بولاية غرداية، تشتغل بتعداد يصل إلى 54 عامل دائم.

❖ **بطاقة تقنية عن مؤسسة .**

- **قطاع النشاط**: خدماتي
- **التأسيس**: 24 فيفري 2009
- **المؤسس**: شاب جامعي
- **الموقع**: ولاية غرداية.
- **عدد العمال**: 54 عامل.
- قيمة الاستثمار : 1.250.000.00دج.
- نوع التمويل: ثنائي.

ثانيا : مرحلة الإنشاء.

- تقدم السيد إلى الوكالة بتاريخ 04 ماي 2008 قصد الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالملف وكذا مراحل انجاز المشروع.
- تم ايداع الملف بتاريخ 26 ماي 2008 ، بحيث تم التحقق من عدم انخراط المستثمر من كل من CNAS و CASNOSو CNAC و كذا ANGEM.
- بتاريخ 03 نوفمبر 2008 اجتاز لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع بحيث تمت المصادقة على المشروع ، وتم استلام شهادة تأهيل المشروع في 08 نوفمبر 2008

ثالثا: الانشاء القانوني للمؤسسة :

بعد استكمال المستثمر للملف الإداري يوجه المستثمر للإنشاء القانوني للمؤسسة (سجل تجاري او بطاقة حرفي، او بطاقة فلاح) والانتساب الى صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء (CASNOS) انشأ المستثمر مؤسسته بواسطة سجل تجاري بتاريخ 10 نوفمبر 2008 .

رابعا: مويل المشروع: ويتم عبر مرحلتين هما :

المرحلة الاولى: تسليم شيك بقيمة 30% للمستثمر الدي يسلمه للمورد هدا الاخير ملزم بإحضار جمع العتاد في اجال لا تتعدى 20 يوم الى محل مقر المؤسسة.

بتاريخ 24 فيفري 2009 تم تسليم شيك بقيمة 30% للسيد صاحب المشروع .

بتاريخ 16مارس 2009 وبحضور ممثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية تمت معاينة العتاد اين تم قبول كل العتاد دون تحفظات .

المرحلة الثانية : تسليم شيك بقيمة 70% للمستثمر الدي يسلمه للمورد.

في هذه المرحلة لا بدى من المستثمر التقرب من الوكالة لتحديد موعد معاينة انطلاق المشروع الامر الذي قام به المستثمر يوم 09 جانفي 2010 ، من اجل الاستفادة من كل الامتيازات التي تقدمها الوكالة.

الجدول رقم (21): توزيع قيمة الاستثمار حسب مساهمة كل من (المستثمر، الوكالة، البنك) في المشروع.

الشركاء	النسبة %	المبلغ
المساهمة الشخصية	72	900.000.00 دج
مساهمة الوكالة	28	350.000.00 دج
مساهمة البنك	/	/
قيمة المشروع	1.250.000.00دج	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المطلب الرابع: مؤسسة ذات نشاطا الاشغال العمومية

أولا : تعريف مؤسسة

هي مؤسسة ، أنشأت سنة 31 جانفي 2019، على يد مستثمر متحصل على شهادة الليسانس في العلوم التجارية، في المقر الاجتماعي حي شعبة النيشان بلدية غرداية ولاية غرداية، تشتغل بتعداد يصل إلى 06 عامل دائمون.

❖ **بطاقة تقنية عن مؤسسة** .

- **قطاع النشاط**: بناء واشغال عمومية
- **التأسيس**: 31 جانفي 2019.
- **المؤسس**: شاب متحصل على شهادة الليسانس في العلوم التجارية
- **الموقع**: ولاية غرداية.
- **عدد العمال**: 06 عامل.

- **قيمة الاستثمار**: 6.773.831.00 دج.
- **نوع التمويل**: ثلاثي.

ثانيا : مرحلة الإنشاء.

- تقدم السيد إلى الوكالة بتاريخ 14 اكتوبر 2018 قصد الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالملف وكذا مراحل انجاز المشروع.
- تم ايداع الملف بتاريخ 22 اكتوبر 2018 ، بحيث تم التحقق من عدم انخراط المستثمر من كل من CNAS و CASNOSو CNAC و كذا ANGEM.
- بتاريخ 05 نوفمبر 2018 اجتاز لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع بحيث تمت المصادقة على المشروع ، وتم استلام شهادة تأهيل المشروع في 13 نوفمبر 2018
- وبتاريخ 04 ديسمبر 2018 تم تسليم الموافقة البنكية كالتزام من البنك على تمويل المشروع .
- كما تمت معاينة محل المشروع بتاريخ 24 جانفي 2019 اين ابدى كل من البنك وكذا الوكالة على موافقتهم على المحل دون تحفظات

ثالثا الانشاء القانوني للمؤسسة :

بعد استكمال المستثمر للملف الإداري يوجه المستثمر لإنشاء القانوني للمؤسسة (سجل تجاري او بطاقة حرفي) و الانتساب الى صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء (CASNOS) تم الانتساب إلى صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الذي كان بتاريخ 24 فيفري 2019 . تم فتح حساب بنكي ودفع المساهمة الشخصية. انشا المستثمر مؤسسته بواسطة سجل تجاري بتاريخ 24 افريل 2019.

- **تمويل المشروع**: ويتم عبر مرحلتين هما :

المرحلة الاولى: تسليم شيك بقيمة 10% للمستثمر الدي يسلمه للمورد هدا الاخير ملزم بإحضار جمع العتاد في اجال لا تتعدى 20 يوم الى محل مقر المؤسسة .

بتاريخ 31 ماي 2019 تم تسليم شيك بقيمة 10% للسيد صاحب المشروع

بتاريخ 15 جوان 2019 وبحضور كل من ممثل البنك وكذا ممثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية تمت معاينة العتاد اين تم قبول كل العتاد دون تحفظات .

المرحلة الثانية : تسليم شيك بقيمة 90% للمستثمر الدي يسلمه للمورد.

في هده المرحلة لا بدى من المسشتثمر التقرب من الوكالة لتحديد موعد معاينة انطلاق المشروع وهدا ما قام به المستثمر بتاريخ 15 سبتمبر 2019.

الجدول رقم (22): توزيع قيمة الاستثمار حسب مساهمة كل من (المستثمر، الوكالة، البنك) في المشروع.

الشركاء	النسبة %	المبلغ
المساهمة الشخصية	02	135.477.00 دج
مساهمة الوكالة	28	1.896.673.00 دج
مساهمة البنك	70	4.741.681.00 دج
قيمة المشروع	6.773.831.00 دج	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية غرداية، كأحد الآليات التي انتجتها الجزائر لإنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع الاستثمارية، ورئينا الدور الرئيسي التي باتت تلعبه من خلال التطرق إلى الامتيازات والإعانات المالية التي تمنحها، والنتائج التي حققتها حيث كان لها الفضل الكبير في تطوير الاستثمار وزيادة عدد المؤسسات من جهة وتشغيل الشباب والقضاء على نسبة معتبرة من البطالة.

ولكن بالرغم من الإيجابيات التي حققتها الوكالة إلا أنها شهدت تراجع إبتداء من سنة 2014 بسبب تجميد العديد من النشاطات، وبالتالي لم ترقى إلى المستوى المتوقع منها، وهذا لعدة عراقيل قد تكون سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية حالت دون الوصول إلى تحقيق باقي الأهداف.

الا انه ونتيجة للاستراتيجية الجديدة التي تقوم بها الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة، بدءا من تغيير اسم الوكالة التي اصبحه اسمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية سنة 2020 بعد ما كان اسمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، و الاجراءات الجديدة الخاصة بتمويل المشاريع حسب احتياج كل منطقة شجع الشباب للاستثمار في هذه الوكالة من جديد.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –وكالة غرداية– تبين لنا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تساهم فعلا في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من خلال الدعم المالي القروض و الإعفاءات الضريبية او من خلال والنصح والتكوين والتزويد بمختلف المعلومات الذي يأتيها من هيئات الدعم المخصصة من طرف الدولة .

الخاتمة العامة

خـاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا إلى أن الدولة أصبحت تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية، وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية، واستغلال للموارد البشرية، لذلك قامت الجزائر ومنذ التسعينات من القرن الماضي بعدة إصلاحات هيكلية بهدف الحفاظ عمى التوازنات الاقتصادية الكلية، والمساهمة في الإنعاش الاقتصادي المحلي والوطني، ومن بين هذه الإصلاحات إنشاء هيئات ووكالات لدعم وترقية الاستثمار، فكان إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية) كأحد البرامج الفعالة في مجال المشاريع الاستثمارية، والتي تم وضعها وتمويلها من قبل الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني

كما تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر لترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة لتخفيف من حدة البطالة، وادماج الفئات الشابة في الحياة العملية واستحداث فرص عمل، وبالتالي ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، وبذلك فإن الجزائر خطت عدة خطوات للنهوض بالمشاريع الاستثمارية وتشجيع الاستثمار المحلي وترقيته.

لكن بالرغم من الجيود الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، إلا أن النتائج المحصل عليها تبقى نتائج غير مرضية سواء عمى مستوى ولاية أم غرداية أو حتى عمى المستوى الوطني، فبالرغم من أن نشاط الوكالة يغطي كافة النشاطات، ويوفر كافة المستلزمات لإنشاء المؤسسات التي من شأنها توفير مناصب عمل، نجد أن حجم الاستثمارات لا يتماشى مع الإمكانيات المتوفرة ، ما يدعوا إلى وجود إجراءات إضافية تصل إلى محاولة توفير المناخ الملائم، لاستحداث مؤسسات دائمة بما يتماشى مع احتياجات السوق وخصوصية كل قطاع.

نتائج:الدراسة:

مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج التالية:

اولا اختبار الفرضيات

فرضية الاولى:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ جانب كبير من الأهمية في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدولة، وهذا سر الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات رغم تعدد وتباين المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وبالرغم من الاختلاف حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات، فإنها

تتفق وفي مجملها على أهمية الدور التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة وهذا ما تترجمه الجهود المبذولة اذا نجد انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان مفتاحا فعالا في حل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فعلى مستوى وكالة غرداية أنشآه اكثر من 4874 مشروع هذا الاخير اوجد اكثر من 12377 عامل اي ان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ساهمت في تقليص ظاهرتي الفقر والبطالة، وتحسين مستوى المعيشة وبالتالي حلا العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق نرى ان الفرضية صحيحة.

الفرضية الثانية :

تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال مختلف طرق التمويل والإعانات و المزايا التي تقدمها لإزالة العقبات التمويلية التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة ضمن هذا الجهاز، تهدف إلى تشجيع وإنشاء مؤسسات صغيرة و المتوسطة ومن بين اهم هذه الامتيازات في نظرنا الامتيازات الجبائية.

بموجب المقرر الثاني يستفيد صاحب المشروع من الامتيازات الجبائية التي تصل لمدة 03ثلاث أو 06 سنوات بداية من انطلاق النشاط بالنسبة للهضاب العليا أو المناطق الخاصة أو 10 سنوات بالنسبة لمناطق الجنوب .

عند انتهاء فترة الإعفاء يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

وخلال الثلاث "3" سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي أي بعد الإنهاء من فترة الامتيازات الممنوحة:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي : تخفيض قدره 70%
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي : تخفيض قدره 50%
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي : تخفيض قدره 25%

بالاضافة ان المستثمر ولدى وصوله لمرحلة التنوسيع سيستفيد من اعافاءات ضريبية اخرى قد تصل الى 10 سنوات اخرى وبالتالي كل هذه الامتيازات تعتبر تحفيزات مهمة للاستثمار ضمن هذا الجهاز.

الفرضية الثالثة : تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في زيادة مستويات التشغيل وهذا من خلال تسهيل عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة

مساهمة المؤسسات المنشأة عن طريق جهاز الوكالة في استحداث الالاف من مناصب الشغل وبالتالي تقليص نسبة البطالة ففي ولاية غرداية مولت الوكالة 4874 مشروع وظف 12377 عامل، ومن خلال دراستنا للمشاريع في الفصل الثاني المبحث الثالث في دراسة للنماذج وجدنا مؤسسة توظف حوال 54 عامل وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية عموما.

كما انه وخلال سنة 2010 ساهمت اجهزة الدعم في التوظيف بنسبة 08 % مثلما هو موضح في الجدول رقم (23)

جدول رقم (23) يبين نسبة مساهمة أجهزة الدعم في التوظيف لسنة 2010

البيان	معدل البطالة%	العدد الإجمالي للعاملين	عدد الوظائف المستحدثة من ANGEM	عدد الوظائف المستحدثة من ANSEJ	عدد الوظائف المستحدثة من CNAC	نسبة مساهمة أجهزة الدعم %
2010	10	9735000	295587	392670	88401	07.98

من اعداد الطالب بالعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصاء

والمجلة الدورية لوزارة الصناعة والمناجم من العدد 20 الى 35

ثانيا: نتائج الدرسة

- على الرغم من اختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات إلّا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي تؤديه على جميع الأصعدة.
- إن من أبرز مقومات ظهور وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون هذه المؤسسات لا تحتاج الى رأس مال كبير ولا لتكنولوجيا عالية الجودة، بالإضافة الى تشجيع الدول للقطاع الخاص.
- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين وتطوير اقتصاديات معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية.
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية وذلك من خلال قدرتها على التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية، توفير العديد من فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة، حاضنة للمهارات والإبداعات، وتغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة
- يعتبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة .

- إن للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وما تقدمه من مرافقة دور كبير في انشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالنظر إلى عدد المشاريع المستحدثة في إطار هذا الجهاز.
- إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية تهدف الى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استمراريتها وبقائها وذلك للحفاظ وخلق مناصب شغل دائمة ومستقرة وفتح المجالات أمام الصناعات المختلفة.

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة وهذا لقدرتها المتميزة في توفير مناصب الشغل وخلق قيمة مضافة.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الكتب

1. بلال خلف السكارنة، الابداع الاداري، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر، الاردن، 2011،
2. احمد عبد المنعم حسن، اصول البحث العلمي، ج2، اعداد وكتابة ونشر البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الاكاديمية، القاهرة،1996.
3. توفيق عبد الرحيم يوسف ": إدارة الأعمال التجارية الصغيرة " ، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط1 ،2002 - م 1422ه .
4. ثيودور كابلوف، البحث السوسيولوجي، ترجمة مُحَمَّد الجوهري ،دار المعارف الجامعية، ط1،الاسكندرية، مصر ، 1993 .
5. رابح خوني، رقية حسامي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الاولى، 2008 .
6. انطوان نعمة واخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، 2001،
7. رشيد حميدان، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر ، 2000.
8. سعيد اسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، غزة، فلسطين،1994 .
9. سيد الكاسب، جمال كمال الدين،المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر .
10. طاهر محسن منصور الغالبي ": إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة"، دار وائل للنشر، ط1 ،2009 .
11. على السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشاة الصغيرة، دار غريب للطباعة والنشر،1999 .
12. فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، الجماهيرية الليبية مؤسسة شباب الجامعة،2005 .
13. فلاح حسن الحسيني ": إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1 ،2006 .
14. مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجزائر ،2004 .
15. مُحَمَّد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر وتوزيع، الإسكندرية 1999.
16. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000 .
17. مُحَمَّد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن،2001 .
18. محمود مُحَمَّد الجراح، أصول البحث العلمي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

ثانيا: وملتقيات علمية .

19. احمد بن خيرة، دور المؤسسة المصغرة في اطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الوطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 06و 07 ديسمبر 2017.
20. إعلان كمرا ش حول الإدارة الرشيدة والاستثمار، المؤتمر الوزاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المعتمد خلال المؤتمر الوزاري ، مراكش، المملكة المغربية، 23نوفمبر ،2009.
21. بيان هاني حرب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14/15 مارس 2010.
22. حسين حسين شحاتة، مقالة بعنوان: صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية:(الجائز والمنهي عنه شرعا، (مصر، دون ذكر سنة النشر.)

23. حسين رحيم، الإستصناع)أو المناولة الصناعية(في المصارف الإسلامية، مداخلة ضمن الملتقي الدولي جول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، 07/08نوفمبر ،2007.
24. حنان بن عاتق، صاري زهيرة، التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن،15/16مارس، 2005.
25. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان: تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 18/22جانفي 2004 .
26. صالح صالحي، مصادرو أساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظم المشاركة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25/28ماي 2003.
27. عاشور كتوش ،"تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي ، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، يومي 17و 18أفريل،2006.
28. عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بالوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 26/28ماي 2003.
29. مُحَمَّد الرشيد سلطاني ، حسين رحيم، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة، السلم والاستصناع، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 21/22نوفمبر 2006.
30. مُحَمَّد بوزيان ، خديجة خالدي ، التمويل الإسلامي :فرص وتحديات، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 25/28ماي ،2003
31. مُحَمَّد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25/28ماي ،2003.
32. مداخلة المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في قناة الشروق بتاريخ 01 مارس 2021
33. نصيرة لبجيري ، لمياء بوعروج ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 13/14أفريل،2008.
34. صندرة سايبي، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة2 ، 2104-2015.

ثالثا: مجلات علمية

35. أحمد بوسهمين ،"الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، الجزائر: جامعة بشار، المجلد 26 العدد الأول ، 2010.

36. خالد مدخل، «التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة الجزائر ،2011/2012.
37. عمار شلابي ": دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 5 ماي 2010.
38. 1- عمر علي إسماعيل، خصائص الزيادة في المنظمات الصناعية و مآثرها على إبداع التقني . مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد4 ، الصادرة في 2010.
39. صكري أيوب، واقع التعليم المقاولاتية في الجزائر الإنجازات و الطموحات"، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال،العدد4 الصادر بتاريخ 2017.
40. محفوظ جبار ": المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، فيفري 2004 .
41. مُحَمَّد الصغير قريشي ،"واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث ، الجزائر: جامعة ورقلة، العدد9 ،2012 .
42. مُحَمَّد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان: أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر.

ثالثا : الاطروحات والرسائل .

43. أبو بكر مصطفي بعيره، أنس أبو بكر بعيره، التنمية مستدامة بدون إدارة قوامة، بحث مقدم ضمن مؤتمر التنمية المستدامة، ليبيا، دون ذكر السنة .
44. زويتة مُحَمَّد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006 .
45. صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة ، 29 اوت 2008 .
46. عاشور كتوش ،"تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أحمد حجاوي، "إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة" ،شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011/2010 .
47. عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 .
48. عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ،2007.
49. غدير أحمد سليمة، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2007
50. ريم لونيسي، المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، قسم العلوم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة سطيف2، الجزائر، 2014-2015.

51. سفيان بدراوي، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ، قسم علم الاجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية:2014-2015.
52. - نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و أفاقها(2000-2009)، ماجيستير علوم التسيير، جامعة الجزائر 2011-2012.
53. 1- محمد علي جودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دكتوراه علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
54. - محمد قوجيل، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستر علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007-2008.
55. ليلى او بعزيز و مريم موسي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة وادارة الجماعات المحلية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014/2015.
56. محمد الناصر مشري ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010 .
57. محمد قابوسة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات، ليبيا، 13أكتوبر 2009 .
58. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، 2002.
59. ميرة خياري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007/2012. عثمان لخلف ": واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2003 -2004.
60. نبيلة عليان، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.

رابعا : القوانين المراسيم التنفيذية :

61. من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل السباب وتحديد قانونها الأساسي المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، رقم 52 المؤرخة في 1996/09/11، ص12-16.
62. المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 09 رجب 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر 2003 المعدل و المتمم، بالمرسوم التنفيذي رقم 13-253 المؤرخ في 23 شعبان 1434 الموافق لـ 02 جويلية 2013 الذي يحدد شروط الاعانة الاعانة المقدمة للشباب ومستواها، الجريدة الرسمية العدد 35، جويلية 2013.
63. القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2012، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 177، الجزائر
64. المرسوم التنفيذي رقم 13-253 المؤرخ في 23 شعبان 1434 الموافق لـ 02 جويلية 2013 الذي يحدد نسبة الفائدة المطبقة على القرض البنكي ، الجريدة الرسمية العدد 35، جويلية 2013،ص 13.

65. المرسوم التنفيذي رقم 20-110 المؤرخ في 12 رمضان عام 1441الموافق لـ 05 مايو2020 ، يسند الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب رسميا إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية العدد 27 المؤرخة في 06 مايو 2020.

66. المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي ويغير تسميتها، الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 70، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر2020.

سابعا: الكتب باللغة الاجنبية :

67. *Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en Afrique, L'Hamattan, Edition, Paris, 1995,*
68. *Ludovic Vigneron, Condition de financement de la PME et relation bancaires, mémoire doctorat, école*

69. *1 - Karim MESSAGHEM et olivier torres ,Les Grands Auteurs En Entreprenariat et PME, Edition Ems management et Société, Caen ,France, 2015.*
70. *1 - Alain Fayolle , le métier de créateur d'entreprise, tome2 , les éditions d' organisation, 2003.*
71. *Ludovic Vigneron, Condition de financement de la PME et relation bancaires, mémoire doctorat, école supérieure des affaires, droit et santé, science de gestion, université lille2, France, 2008, P36*
72. *Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'Information Statistique de la PME,N°34,novembre 2019.*

تاسعا: المواقع الالكترونية

73. شروط التأهيل، الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع 2020/01/13

الملاحق

الملحق رقم 01: التعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المسماة باختصار "و و د ت ش"، تم إنشائها سنة 1996 و هي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل.
أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد إحداث أنشطة إنتاجية و خدماتية أو توسيعها وفق مقاربة إقتصادية تهدف إلى خلق الثروة و مناصب عمل .
تضم الوكالة شبكة تتكون من 51 فرع تغطي كل الولايات و كذا العديد من الملحقات المتواجدة على مستوى بعض المناطق.

مهام الوكالة:

- تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب ذوي المشاريع في إنشاء النشاطات.
- تزويد الشباب ذوي المشاريع، بكافة المعلومات ذات الطابع الإقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم.
- تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء ولغيرالاجراء...).
- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.
- ضمان تكوين متعلق بالمؤسسة لصالح الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل شكل أخر من الاعمال و التدابير الرامية الى ترقية إحداث الأنشطة و توسيعها.

الأهداف الأساسية :

- تعزيز و دعم إحداث أنشطة إنتاج السلع و الخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع أنواع الاعمال و التدابير الرامية الى ترقية المبادرة المقاولتية.

شروط التأهيل:

- أن يتراوح سن الشاب أو الشباب ما بين 19 و 35 سنة، في الحالات الاستثنائية و عندما يحدث الاستثمار ثلاثة (3) مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/ أو لديهم مؤهلات معرفية معترف بها.
- أن يقدّم أو يقدّموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- أن لا يكون أو يكونوا شاغلين وظيفة مأجورة عند تقديم إستمارة التسجيل للإستفادة من الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال طالب عمل.
- أن لا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الإعانة، ما عدا في حالة ما اذا تعلق الامر بتحسين مستوى نشاطه.
- أن لا يكون قد إستفاد من إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

المبلغ الأقصى للاستثمار:

يحدد المبلغ الأقصى للإستثمار بـــ عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000) دج سواء في مرحلة الانشاء أو التوسيع.
القروض الغير مكافأة و المكملة للمشروع لا تدخل في حساب الحد الأقصى للإستثمار.

التسجيـــــــل:

يتم التسجيل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من طرف الشباب ذوي المشاريع عن طريق وثيقة واحدة فقط، تسمى "إستمارة التسجيل". تحمل من الموقع الالكتروني للوكالة « www.ansej.org.dz ». او من خلال التسجيل عن طريق الموقع الإلكتروني « Promoteur.ansej.org.dz ».

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021 67 82 35/021 67 82 36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

الملحق رقم 02:يمثل صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

صيغ التمويل

ANSEJ

للجهاز صيغتين للتمويل

- صيغة التمويل الثلاثي.
- صيغة التمويل الثنائي.
- صيغة التمويل الذاتي .

انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الثلاثي:

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشاب المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

1. المساهمة الشخصية للشاب المستثمر،
2. قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
3. قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100 %لكل القطاعات والنشاطات ، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	% 29	%01	%70

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 28	% 02	% 70

انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الثنائي:

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

1. المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2. قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	% 71

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
من 5,000,001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	% 72

انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الذاتي:

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000 دج	% 100

www.ansej.org.dz
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر

الملحق رقم 03: يمثل الإعانات المالية والامتيازات الجبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

الاعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة في اطار جهاز الوكالة

يستفيد الشاب المستثمر من إعانات مالية و إمتيازات جبائية أثناء مرحلة الانجاز، و تكون على شكل إعفاءات أثناء مرحلة إستغلال مشروعه.
تمنح هذه الامتيازات سواء أثناء مرحلة الانشاء أو مرحلة توسيع قدرات الانتاج.
الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة في مرحلة التوسيع تخص فقط المساهمات الجديدة و تحدد الحصة النسبية بالمقارنة مع المساهمات الاجمالية.

الإعانات المالية

- القرض غير مكافئ.
- قرض غير مكافئ إضافي عند الحاجة بالنسبة للتمويل الثلاثي.
- التخفيض بنسبة 100% على معدل نسب الفوائد البنكية بالنسبة للتمويل الثلاثي.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الإكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- تطبيق نسبة مخفضة بـــ 5 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- في مرحلة إستغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ انجازها.
- اعفاء كامل ، لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات " حسب موقع المشروع ، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول.
- عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في المطة رقم 2 ، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الاقل لمدة غير محددة.

- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة و المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها.

غير أن المستثمرين – الاشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة – يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50 %، من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر 10000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية ، مهما يكن رقم الأعمال المحقق.
الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) أو الضريبة على ارباح الشركات (IBS) حسب الحالة و كذا الضريبة على النشاط المهني (TAP) ، وذلك خلال الثلاث "3" سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي:

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz

الملحق رقم 04: يمثل القروض غير المكافئة الإضافية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

القروض غير المكافئة الاضافية

بالإضافة إلى القرض غير المكافئ الكلاسيكي، يمكن للشباب الحامل لمشاريع الحصول على إعانة في شكل قرض إضافي غير مكافئ في إحدى الصيغ الثلاثة التالية:

قرض الكراء

- **قرض غير مكافئ، خاص بالإيجار** و هو إعانة إضافية تمنح للشباب أصحاب المشاريع ، للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسوّ على مستوى الميناء، المخصص لإستقبال النشاط المراد تجسيده، على أن لا تتجاوز خمسمائة الف دينار (500.000 دج) الواجب تسديدها ، إذ يمنح فقط عندما يلجأ الشاب إلى صيغة التمويل الثلاثي في مرحلة إنشاء النشاط.

لا يستفيد من هذا القرض:

- أصحاب الأنشطة الغير قارة ؛
- أصحاب الأنشطة المنشأة في إطار المكاتب الجماعية ؛
- عندما يكون صاحب المحل من الأصول أو زوج صاحب المشروع.

مكاتب جماعية

- **قرض غير مكافئ لإحداث المكاتب الجماعية:** و هو إعانة إضافية تمنح للشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية على أن لا يتجاوز مبلغ هذا القرض غير المكافئ مليون (1.000.000) دينار واجب التسديد.

يقصد بالمكاتب الجماعية إشتراك مشروعين على الأقل بنفس المحل، على أن يمارسوا نشاطهم في نفس المجال من المجالات التالية: الطب، مساعدي القضاء، الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، مكاتب الدراسات و المتابعة التابعة لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

يمنح هذا القرض فقط عندما يلجأ الشباب إلى صيغة التمويل الثلاثي في مرحلة إنشاء النشاط.

لا يستفيد من هذا القرض عندما يكون صاحب المحل من الأصول أو زوج صاحب المشروع.

عربة ورشة

- **قرض غير مكافئ لاقتناء عربة ورشة:** وهو إعانة تقدر بمبلغ خمسمائة ألف (500.000) دج موجه لإقتناء عربة ورشة و يمنح فقط للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لممارسة الأنشطة الغير قارة التالية: الترصيص ، كهرباء العمارات، التدفئة و التكييف، الزجاجة، دهن العمارات و ميكانيك السيارات.

يمنح هذا القرض فقط عندما يلجأ الشاب إلى صيغة التمويل الثلاثي في مرحلة انشاء النشاط.

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

الملحق رقم 05:يمثل مرحلة توسيع القدرات الإنتاجية في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.